

السكاكى ، والخطيب ، فى بحث المسند إذا كان فعلا أو اسما .<sup>(١)</sup> ، والرأى هنا أن صنيع الإيجى كان أوفى بالمنهج المنطقى ، لأن الإثبات للإفادة على الوجوه التى ذكرها من الاستمرار فى الاسمية ، والحدوث وزمانه فى الفعلية ، هو المقصد الأساسى من إثبات المسند فى هذه الحالة ، فإذا أضيف إلى ذلك ما اتسم به صنيعه من الشمول ، وذكر وجه التعجب ألفيناه أكثر وفاء باستقصاء الدراسة ، وإن كان يحل بعض الإخلال بمنهج الإختصار والإيجاز .

### النوع الثانى بأقسامه فى التعريف ، والتكبير :

وقد أضاف الإيجى إلى السكاكى ، والخطيب ذكر الفرق بين المعرفة ، والنكرة ، حيث قال : التعريف يقصد به معين عند السامع من حيث هو معين ، كأنه أشار إليه بذلك الإعتبار ، وأما النكرة ، فيقصد بها التفات النفس إلى المعين من حيث هو من غير أن يكون فى اللفظ ملاحظة تعيين .. وبه يعرف الفرق بين أسد ، والأسد . وبين فى قول الشاعر : ولقد أمر على اللثيم يسبنى ، أن يسبنى صفة لا حال . وقد ذكر السكاكى هذا التوجيه فى البيت السابق ، فيما إذا كان المسند إليه معرفا باللام<sup>(٢)</sup> ، ثم بين الفرق بين الأسد ، وأسامة اسم علم ، بأن أسامة يدل على معين بجوهر لفظه فلا يحتمل غيره ، والأسد بخلافه ، فإن التعيين فيه مستفاد من اللازم ، ثم صرح بأن التعيين ، إما يفيد جوهر اللفظ ، وإما أن يستفاد بالواسطة ، أو القرينة أو الأداة ، فالأول العلم ، والثانى إما حرف ، وهو التعريف باللام ، أو النداء أو القرينة ، وهى إما فى الكلام ، وهو المضمرة ، أولا ، فلا بد من إشارة ، إما إليه ، وهو اسم الإشارة ، وإما إلى نسبة معلومة له ، إما خبرية ، وهو الموصول ، أولا ، وهو الإضافة ، لكن الإضافة إلى غير المعين لا يفيد تعيينا فهو المضاف إلى أحد الخمسة . فقدم العلم على المضمرة ، بعكس ما فعله السكاكى ، والخطيب<sup>(٣)</sup> . وبهذا التحديد ، والضبط بين وجه الحصر فى ألوان المعارف بما لم يشاركه فيه غيره ، ولكن هذه الزيادة لا تملو فى جوهرها أن تكون بحثا لغويا أو بلاغيا ، ومع بعض التسامح يمكن اعتبارها تمهيدا لدراسة ألوان التعريف من جهة استدعاء المقامات لأبها ، وهذا

(١) المفتاح ص ٩٠ ، ٩١ ، التلخيص ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

(٢) المفتاح ص ٨٠ ، التلخيص ص ٥٦ وما بعدها .

(٣) المفتاح ص ٧٧ ، التلخيص ص ٥٧ .

ما يدخل في باب الدراسات البلاغية ، وهو يعتمد على معرفة دلالات المعارف ،  
دلالة لغوية ، ووجه هذه الدلالة ، وحسب الإيجي ذلك .

### المضمر :

ذكر الإيجي ، والخطيب ، جميع الوجوه مع أمثلتها ، ما عدا تمثيل « حكاية  
المتكلم » ، ولم يذكر الخطيب وجها من وجوه المضمر ، وهو الإشارة إلى مذكور ،  
أو ما في حكمه<sup>(١)</sup> . فالإيجي أكثر احتذاء لسير السكاكي من صاحبه هنا .

### الموصول :

قسم الإيجي « بناء الخبر عليه إلى التحقيق وهو ما لم يذكره الخطيب - والتعليل »  
ثم قال : « وهذا قد يقع تعظيما للمتكلم ، أو للسامع ، أو للمذكور ، أو لغيرهم ،  
وإن لم يشفع ذلك بالأمثلة الموضحة ، ولم يصرح بهذا النوع السكاكي ،  
والخطيب . ثم ذكر أن الموصول قد يكون ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأن غيره ،  
أو على معنى آخر . فالإيجي لم يفرق بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر مطلقا ، وبين  
ما يتفرع عليه من الاعتبارات ، وجعل التعظيم ، والإهانة ، مختصا بالتعليل ، مع أنه  
من فروع الإيماء إلى وجه البناء مطلقا وجعل التعليل مقابلا للفروع ، مع أنه ملحوظ  
في الكل . أما الخطيب فقد عبر بقوله « أو شأن غيره » ، ولم يرتض تقسيم  
السكاكي ، ومثل بالآية الكريمة التي لم يمثل بها السكاكي ، والإيجي ، وحذف  
الخطيب « وجها » من وجوه الموصول ، وهو « توجه الدهن لما سيرد عليه » لكنه زاد  
عليهما بوجه آخر ، وهو أن الموصول قد يأتي للتفخيم ، ومثل له بقوله تعالى  
« فَعَشِيَهُمْ مِّنَ اللَّيْمِ مَا عَشِيَهُمْ »<sup>(٢)</sup> . والخطيب ، وإن كان أغفل بعض الوجوه أكثر  
دقة ، ومنهجية منهما ، فتداخل الأغراض الذي لجأ إليه الإيجي ، إقتفاء لخطي أصله  
أمر لا تفرقه النظرة البلاغية المدققة ، والتي تبلغ قصارى جهدها في إدراك الفوارق  
اللطيفة ، والمنافذ التي تخرج إليها المعاني ، وتفترق بها فيما بينها . أما التعميم حيث  
لا مكان له والتفرقة حيث لا مبرر لها ، فأمر لا يقره المنهج .. فتخصيص التعليل  
للخبر بأنه وجه تخصيص في غير مكانه ، والتعميم ، والخلط ، بين الإيماء وما يتشعب

(١) المفتاح ص ٧٧ ، التلخيص ص ٥٧ .

(٢) المفتاح ص ٧٩ ، التلخيص ص ٥١ ، ٦٠ .

عن ذلك من إعتبرات بلاغية هامة أمر لا يرتضيه المنهج بله منهج الإيحي المنطقي المدقق ، ويشركه في هذا أصله الذي لم يختلف عنه في كثير .

### الإشارة :

ذكر الإيحي وجها آخر للإشارة ، وهو التهكم ومثل له بقوله « تقول للأعمى هذا هذا وليس ثمة شيء » ولم يذكره السكاكي ، والخطيب - وهو من التفاهة كما نرى - كما أن الخطيب زاد عليهما بوجه لها « وهو التنبيه » عند تعقيب المشار إليه بأوصاف ، على أنه جدير بما يرد بعده من أجلها ومثل له بقوله تعالى « أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون »<sup>(١)</sup> ، وهو وجه بلاغى يقصد أساسا ، وما أشبهه بالإيماء إلى وجه الخبر في التعبير بالموصول ، فإغفاله من السكاكي ، والإيحي ، أمر لا يبرره قلة اعتدادهما به ، وإنما يبرره أنهما لم يفطنا له ، وهذه فضيلة أتى بها الخطيب من غير شك .

### المعرف اللام :

لم يذكر الإيحي أن استغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع ، وقد ذكره الخطيب اتباعا للسكاكي ، واستدل على صحته بأن قولهم « لارجال في الدار » صادق إذا كان فيها رجل أو رجلان « دون » رجال » وقد ذكره السكاكي في أحوال المسند إذا كان معرفا<sup>(٢)</sup> كما أن الإيحي لم يذكر « أنه لا تنال بين الاستغراق وأفراد الاسم ، لأن الحرف إنما يدخل عليه مجرد عن معنى الوحدة ، ولأنه بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد ، ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع<sup>(٣)</sup> ، وقد ذكره الخطيب . ونستغرب هذا الإغفال من الإيحي الذي عودنا أن يلح على الدلالات المنطقية واللغوية ، مع أن هذا الموضوع يضيف إلى هاتين الدالتين دلالة بلاغية أشار إليها الجرجاني في فصل مفرد ، ونحن ندرك كم يتجافى عبد القاهر عن المباحث المنطقية البحتة . ثم اتفق الخطيب ، والإيحي ، في زيادة على السكاكي ، وهي « أن اللام قد يكون لمعهود ذهني<sup>(٤)</sup> . وفي آخر بحث اللام ذكر الإيحي « تسيها » إضافة إلى

(١) المفتاح ص ٧٩ ، ٨٠ ، التلخيص ص ٦١ .

(٢) المفتاح ص ٩٣ ، ٩٤ ، التلخيص ص ٦٧ .

(٣) المفتاح ص ٩٤ ، التلخيص ص ٦٧ .

(٤) المفتاح ص ٨٠ ، ٩٣ ، التلخيص ص ٦٤ .

السكاكى والخطيب صرح فيها « أن اللام للتعريف والحقيقة يفيدها جوهر اللفظ ، أما التخصيص والتعميم فهما عارضان للاسم فيحتاج فيهما إلى قرينة » وهذا التطبيق لما سبق أن نوه في وجه حصر المعارف في المعارف المذكورة .

### المضاف :

لم يذكر الخطيب من وجوه المضاف وجهين : هما « تعذر التعداد » و « مجاز لطيف » أما ما عدا ذلك ، فقد اتفق مع السكاكى في الوجوه ، والأمثلة . أما الإيجي فقد ذكر جميع الوجوه التي ذكرها السكاكى ، بذا كان أوفى لأصله السكاكى من الخطيب<sup>(١)</sup> . بيد أنه لم يمثل لسوى الوجهين المذكورين .

تذنيب : ذكره الإيجي كمباحث متممة لكونها جوابا عن شبهة ناشئة عن تلك المباحث ، وهى أن المسند إذا كان معرفة يجب أن يكون المسند إليه كذلك أيضا ، إذ لم يوجد في كلام العرب مسند إليه نكرة ومسند معرفة ، بل بالعكس ، فأشار الإيجي إلى منشأ الشبهة بقوله « قد يقع المعرفة مسندا » واكتفى بذلك عن تقرير الشبهة لظهوره . ثم أشار إلى جواب الشبهة المقدر بقوله « وكونه معلوما معنا بإحدى طرق التعريف لا يمنع كون الخبر مفيدا ، إذ قد يقصد به لازم الفائدة ، بأن السامع علم ذاتين بصفتين ، ثم يشك في إحداها أمى الأخرى أم لا ، فينفى المتكلم عنه ذلك الشك ، وبهذا يعلم الفرق بين « زيد أخوك ، وأخوك زيد » ويعرف معنى قول النحاة « المقدم من المعرفتين هو المبتدأ » مع أنه إذا أريد به الحقيقة أفاد حصرها في المبتدأ . وهذه إضافة لها قيمة بلاغية عظيمة ، لأنها تقوم على فارق في الأسلوب هو من الدقة واللطافة بحيث يخفى على كثرة البلغاء ، وإن كان أساسه قاعدة نحوية ، لكن النحو ليس بمبعدة عن البلاغة ، فهو تمهيد يؤصل ، ولا يعلل ، ويلحظ ولا ينقد ، فالتعليل ، والنقد شأن البلاغة ، وقد وقفنا على أصل هذا التذنيب عند الشيخ عبد القاهر خاصة في تعليقه الدقيق الواعى على قول أبى الطيب فى كافور :

أنت الحبيب ولكنى أعسود به من أن أكون محبا غير محبوب .<sup>(٢)</sup>

(١) المفتاح ص ٨١ ، التلخيص ص ٦٧ .

(٢) دلائل الاعجاز ص ١٣٥ وما بعدها .

## التكثير :

زاد الخطيب على السكاكي ، والإيجي « بوجه » وهو التكثير للتكثير ، ومثل له بقولهم « إن له لإبلا وإن له لغنا » وهذه الزيادة أخذها الخطيب من الزمخشري<sup>(١)</sup> ، وحذف الخطيب ثلاثة أوجه ، وهي « أن لا يمكن تعريف السامع ، والمانع من التعيين ، أو كان المقام غير صالح للتعريف » . وقد ذكرها الإيجي إتباعا للسكاكي . وحذف الإيجي وجهين من وجوه التكثير وهما « التقليل » ، والتعظيم والتكثير ذكرهما السكاكي ، والخطيب<sup>(٢)</sup> . وحذف هذه الأوجه الثلاثة شبيء مفهوم لقللة جدواها في الدراسات البلاغية ، لأن التكثير فيها مماثليه طبيعة الأشياء ، أو بمعنى آخر أن التعريف فيها غير ممكن ، ولا مقيد ، وحيث أفضى الأمر إلى ضرورة تعبير معين ، فلا مدخل للبلاغة التي تبحث في تفضيل أسلوب على أسلوب ، بعد أن يدخل دائرة الإمكان ، والأخرى أن يتوجه اللوم إلى تقصير الإيجي في ذكر وجهي « التقليل » والتعظيم » فهما وجهان يقصدان لذاتهما في التكثير ويدق المسلك إليهما ، وبذا يحمّد صنيع الخطيب بهذا المقدار حين ذكر غرض التكثير دون صاحب الفوائد .

ولم يذكر الخطيب مزية باب التجاهل في البلاغة وفي سحرها ، وذكرها الإيجي في « تبهيان » تناول فيها أدوات الشرط قال : « وباب التجاهل في البلاغة وفي سحرها ، وإن شئت فتأمل لفظ كأن في قول الخارجية :  
أيا شجر الخابور مالك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف  
أما السكاكي فقد ذكره في هذا البحث<sup>(٣)</sup> .

## الوصف :

إن الإيجي لم يذكر وجهها من وجوه الوصف ، وهو « التخصيص » وذكره الخطيب . ولم يذكر الخطيب أحد الأوجه وهو « التمييز » وقال الإيجي إن التمثيل للتمييز بقوله تعالى « للمتقين الذين يؤمنون » يصح أن يكون تمثيلا « للتفسير »<sup>(٤)</sup> .

(١) الكشاف ج ٢ ص ١٠٢ ، التلخيص ص ٦٩ .

(٢) المفتاح ص ٨٣ ، التلخيص ص ٦٨ .

(٣) المفتاح ص ٨٣ ، التلخيص ص ٧٠ .

(٤) المفتاح ص ٨١ ، التلخيص ص ٧٠ .

قال السكاكى «واعلم أن الصفة معلومة الثبوت» ولم يذكر الخطيب هذا التعليق ، وذكره الإيبي إتباعا للسكاكى ، وضمنه ثلاث قضايا ، أولها أن الصفة معلومة الثبوت للموصوف عند السامع ، وإلا تخلف عنها ما يلزمها في نفسها من التمييز بخلاف الخير . وثانها ثبوت الصفة للموصوف في الخارج ثبوت الصفة في الخارج في نفسها لالوجود غيرها ، لأن ثبوت شىء لشىء فرع ثبوته في نفسه . وثالثها أن الوصف لا يكون جملة طلبية ، لأن الطلب لا يكون ثابتا أصلا ، فإن وقع الطلب وصفا أو خيرا أول<sup>(١)</sup> .

العطف :

وافق الخطيب السكاكى في ذكر الوجوه ، وأمثلتها ، وانفرد بعدم ذكر أن «حتى للتدرج» ، وأى للتفسير . وخالفه الإيبي حيث لم يذكر منها إلا وجهها واحدا ، وهو «العطف لتفصيل مع اختصار» دون تمثيل . وزاد عليهما في تفصيل بعض الأدوات ، وهى «الفاء» أنها للتعقيب «وثم» للتراخى ، ولرد قالب الحكم أو شك أو معمم «لا» ولكن . دون ذكر أمثلتها . وأولى بذكر هذه المعاني الدراسة النحوية فليست من حديث البلاغة في شىء ، كما نرى . وأجدد أن يكون ذكر هذه المعاني النحوية في علم البلاغة كالتوطئة ، والتمهيد لخروجها عن أصل وضعها إلى أوضاع أخرى كالمجاز ونحوه ، الفائدة بلاغية ، أما ولم يحصل ذلك فذكرها كعدمه سواء .

ذكر الإيبي بعد هذا النوع «خاتمة» تحتوى على عدول الكلام عن مقتضى الظاهر ، ولم يذكر مواضع فصل المسند إليه ، وتأخير عنه ، وقصره عليه ، وقد ذكرها الخطيب إتباعا للسكاكى . أما تقديم المسند إليه ، أو تقديم المسند على المسند إليه ، فقد ذكره في الفن الثالث . ولم نفهم وجهها لتفرقة بين تقديم المسند إليه وتقديم المسند ، إلا أن يكون قد فهم أن تقديم المسند إليه هو الأصل ، فلا وجه تبريره بلاغيا ، ولكننا لم نعرف سبب إغفاله لفصل المسند إليه ، أو قصره مع إثثار المسند في ذلك ، ففيها جميعا إعتبارات بلاغية ظاهرة ، وإذا كان مراده الاختصار وفاء بمنهجه ، ففيه التمييز بذكر البعض دون الآخر ، وقد كانت له منلوحة في حذفها جميعا ؟

(١) المفتاح ص ٨٢ ، التلخيص ص ٧٠ وما بعدها .

### التقديم :

ذكر الخطيب كلام الشيخ عبد القاهر في التقديم « قال عبد القاهر وقد يقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفى نحو ، ما أنا قلت هذا ، أى لم أقله مع أنه مقول غيرى<sup>(١)</sup> ثم بدأ يعزز هذا الاتجاه بقوله « ولهذا لم يصح » ما أنا قلت ولا غيرى ولا ما أنا رأيت أحدا ، ولا ما أنا ضربت إلا زيدا ، وإلا فقد يأتى للتخصيص ردا على زعم انفراد غيره به أو مشاركته ، فيه ، نحو : أنا سعيت فى حاجتك ، ويؤكد على الأول ، بنحو لا غيرى ، وعلى الثانى ، بنحو وحدى<sup>(٢)</sup> . ولم يتضح فى هذه المسألة رأى الإيجى .

ثم قال الخطيب ، ووافق السكاكى (وافق السكاكى عبد القاهر) إلا أن السكاكى قال : التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا على أنه فاعل معنى فقط نحو : أنا قمت ، وقدر ، وإلا فلا يفيد إلا تقوى الحكم سواء جاز ، ولم يقدر أو لم يجز نحو : زيد قام . واستثنى المنكر بجعله من باب وأسروا النجوى الذين ظلموا أى على القول بالإبدال من الضمير لئلا ينتفى التخصيص إذ لا سبب له سواء بخلاف المعرف . ثم قال : السكاكى قال : وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا « رجل جاءنى دون قولهم شر أهرذاناب » أما على التقدير الأول فلا متناع أن يراد المهر شر لا خير ، وأما على الثانى فلنبوه عن مظان استعماله ، وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهرذاناب لإلش ، فالوجه تفضيح شأن الشر بتكثيره « قال الخطيب وفيه نظر » إذ الفاعل اللفظى والمعنوى سواء فى امتناع التقديم ما بقيا على حالهما ، فتجوز تقديم المعنوى دون اللفظى ، ثم لا نسلم انتفاء التخصيص لولا تقدير القديم لحصوله بغيره ، ثم لا نسلم امتناع أن يراد المهر شر لا خير . ثم نقل الخطيب كلام السكاكى مرة أخرى ، فقال : « ويقرب من » هو قام ، زيد قائم » فى التقوى لتضمنه الضمير وشبهه بالخالى عنه من جهة عدم تغيره فى التكلم ، والخطاب ، والغيبة ، ولهذا لم يحكم بأنه جملة ولا عومل معاملته فى البناء وما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل ، وغير فى نحو : مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى أنت لا تبخل ، وأنت تجود من فور إرادة تعريض بغير المخاطب لكونه أعون على

(١) التلخيص ص ٧٥ الدلائل ص ١٠٣ وما بعدها .

(٢) المفتاح ص ٩٧ - ١٠٠ ، التلخيص ص ٧٦ .

المراد بهما<sup>(١)</sup> ، وهكذا نجد شيئا من الفوارق بين الإمامين عبد القاهر ، والسكاكي ، حيث يفوق الأخير في إفادة الإختصاص على ما ذكر من شروط دفعها الخطيب بمحججه السالفة .

ثم ذكر الخطيب مذهب ابن مالك بقوله « وقيل وقد يقدم لأنه دال على العموم نحو كل إنسان لم يقم » بخلاف ما لو آخر نحو « لم يقم كل إنسان » فإنه يفيد نفى الحكم عن جملة الأفراد لا عن كل فرد ، وذلك لكلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، لأن الموجبة المهمله المعدولة المحمول ، في قوة السالبة الجزئية ، المستلزمة نفى الحكم عن الجملة دون كل فرد<sup>(٢)</sup> ..

ولعمر الحق ، لقد أمعنوا في الفلسفة النحوية إمعانا ، وما كان أغناهم عنه لو أنهم عمدوا إلى الحقيقة البلاغية ونكبوا عما عداها .

ثم ذكر مذهب عبد القاهر في « كل » فقال : « قال عبد القاهر ، إن كانت كل داخلة في حيز النفي بأن أخرت عن أداته نحو : ما كل ما يمتنى المرء يدركه أو معموله للفعل المنفي نحو ما جاء القوم كلهم ، أو ما جاء كل القوم ، ولم آخذ كل الدراهم أو كل الدراهم لم آخذ ، توجه النفي إلى الشمول خاصة ، وأفاد ثبوت الفعل ، أو الوصف لبعض أو تعلقه به والأعم كل فرد ، وكقول النبي ﷺ : لما قال له ذو اليمين « أقصرت الصلاة أم نسيت » : كل ذلك لم يكن . وعليه قوله :  
قد أصبحت أم الخيار تدعى على ذنبا كله لم أصنع<sup>(٣)</sup>

أما زيادة الخطيب على السكاكي ، أو بالأدق رده عليه في وجه إفادة التقديم للقصر ، فهو رد وجيه ، فما نحسب إلا أن السكاكي قد أمعن في الفكر المجرد عن واقع الأساليب العربية الماثورة ، حين تصور الفارق بين تقديم ما أسماء الفاعل المعنوي ، والفاعل اللفظي ، وكذلك بين المعرفة والنكرة .... وأما رده على ابن مالك في مذهبه في إفادة السالبة الكلية أو الجزئية ، فهو جدل منطقي محض ولا شأن للبلاغة به ، فلومه في ذلك يتوجه إلى ابن مالك أيضا .

(١) المفتاح ص ٩٦ ، التلخيص ص ٨٠ - ٨٤ .

(٢) التلخيص ص ٨٤ وما بعدها ، شروح التلخيص ج ١ ص ٤٢٨

(٣) الطح بصر ص ٨٦ - ٨٩ ، الدلائل ص ١٩١ - ١٩٥ .



### قصر المسند إليه على المسند :

وقد حذف الخطيب هذه الحالة كما فعله الإيجي<sup>(١)</sup> . وهذا اللون من القصر يستفاد من طريقتين ، طريق ضمير الفعل ، أو ضمير العماد ، كما قال النحاة ، وطريق تعريف الطريقتين من ناحية أخرى ، وكلا الوجهين له إعتبار بلاغي ، كسائر أساليب القصر ، بل ربما كان أوصل بالبلاغة من بعض طرق القصر الأخرى ، كطريق العطف مثلا ، حيث إن طريق العطف يفيد بالوضع ، وهذا الطريق بشعبته يفيد القصر بالفحوى ، والمدخل الدقيق ، وبمقدار لطف المدخل إلى المعاني يأتي قرب الأسلوب من البلاغة ، وعلى الضد من ذلك ، فبمقدار قرب الأساليب من أصولها الوضعية يكون بعدها عن البلاغة .

درس الإيجي مبحث الالتفات ، فذكر أن الحكاية ، والخطاب ، والغيبة ، يستعمل كل منها في مقام الآخر إتباعا للسكاكي ، وسلك في البحث مسلكه ، ومثل له بالأمثلة نفسها ، فمثل بقول امرئ القيس تطاول ليلك بالأتمد ... وساق كلام السكاكي مفصلا في تفسير الأبيات ، وحذف بقية الأمثلة . أما الخطيب ، فقد حذف الأبيات ، وتفسيرها ، لكنه ساق مذهب السكاكي ليرد عليه فقال : « السكاكي هذا غير مختص بالمسند إليه ولا بهذا القدر ، بل كل من التكلم والخطاب والغيبة ، مطلقا ، بنقل إلى الآخر ، ويسمى هذا النقل إلتفاتا ، كقوله : تطاول ليلك بالأتمد » فرد الخطيب فكرته تلك ، بقوله المشهور أن الإلتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها» وقال : هذا أخص من تفسير السكاكي . ثم ذكر أنواع الإلتفات ، ومثل لكل نوع منها ، وأخذ مثالين فقط من أمثلة السكاكي .<sup>(٢)</sup> ويبدو أنه اقتبس أنواع الإلتفات وأمثلتها دون مثالين من ابن مالك .<sup>(٣)</sup>

وحذف الإيجي أن « من خلاف المقتضى تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه هو الأولى بالقصد ، كقول القبعري ،

(١) الفتاح ص ٨٥ ، التلخيص ص ٨٩ وما بعدها .

(٢) الفتاح ص ٨٦ ، ٨٧ ، التلخيص ص ٩٤ - ٩٦ .

(٣) المصباح ص ١٥ ، ١٦ .

للحجاج ، وقد قال له متوعدا : لأحملنك على الأدهم ، مثل الأمير يحمل على الأدهم والأشهب ، أى من كان مثل الأمير فى السلطان وبسط اليد، فجدير بأن يصفد لأن يصفد ، أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحالة ، أو المهم له كقوله تعالى : « يسألونك عن الأهلة » .. وكقوله تعالى : « يسألونك ماذا ينفقون ... » وقد ذكره الخطيب إتباعا للسكاكى إلا أن السكاكى سماه بالأسلوب الحكيم ، كما أن عبد القاهر سماه « بالمغالطة »<sup>(١)</sup> ومنهج الخطيب ، هنا سديد ، وشرحه مقبول ، ولا خلاف بينه ، وبين السكاكى ، إلا فى التسمية ، أو بمعنى أوضح لا خلاف إلا فى أن الخطيب لم يلتفت إلى الإصطلاح ، واقتصر على شرح الأسلوب ، وتوجيهه ، فى حين ذكر السكاكى ، والجرجاني إصطلاحا أو اسما خاصا ، وهذا خلاف يسير المثونة على أية حال .

تذنيب :

هذا إضافة من الإيجي إلى السكاكى ، ذكر فيه « وضع الماضى فى موضع المضارع للتحقيق ، والحاضر موضع الماضى لإيهام المشاهدة . أما الخطيب فقد ذكره بأسلوب آخر ، حيث قال : « إن من خلاف مقتضى الظاهر التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى ، تنبيها على تحقه ، ومثل له بالآيات القرآنية . »<sup>(٢)</sup> ويدهشنا أن يتغافل السكاكى عن أسلوب هام كهذا ، ولكن يبدو أنه من أبعد الأساليب طواعية للحجاج المنطقى ، وما كان على غير شرعة المنطق فهو بعيد عن البلاغة فى عرف السكاكى ، ومن شايعه . وجعل الخطيب ، القلب من خلاف مقتضى الظاهر ، ومثل له بقوله : « عرضت الناقة على الحوض » وقد أخذه ، عن الرنخشرى الذى ذكره عند تفسير قوله تعالى : « وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ »<sup>(٣)</sup> ثم بين الخطيب ، مذهب السكاكى ، وغيره ، فى القلب فقال : « إن السكاكى قد قبله مطلقا ، وردة غيره مطلقا » ، ثم علق على هذا ، وبين الراجع فى المسألة زيادة على

(١) المفتاح ص ١٤٠ ، التلخيص ص ٩٧ ، ٩٨ ، الدلائل ص ١٠١ .

(٢) المفتاح ص ١٠٧ ، التلخيص ص ٩٩ .

(٣) الكشاف ٣ ص ١٢٢ (٣) الآية ٢٠ من سورة الأحقاف .

السكاكى مستخدما أمثله ، حيث قال : «والحق أنه إن تضمن إعتبارا لطيفا قبل»  
كقوله :

ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه  
أى لونها ، وإلارد ، كقوله :  
كما طينت بالقدن السباعا .

أما الإيجى فلم يتصد « للقلب »<sup>(١)</sup> وربما كان له بعض العذر فى ذلك ، فندرة  
هذا الأسلوب ، والاختلاف على قبوله ، وردة ، وقلة الجدوى البلاغية فى اللون  
المقبول منه على التسليم بقوله ، كل ذلك يعفى الإيجى من ذكره ، ولنكن على ذكر  
من أنه مختصر ، ولا يشرح أو يحشى .

تذليلات :

لخص الإيجى فيها مواضع تقديم المسند ، وسلك فيها مسلك الإيجاز . فحذف  
منها كثيرا لكنه أتى بمسائل جوهرية تختص بالتقديم ، وقسمها إلى أربعة أقسام .  
والسكاكى قسم ذلك البحث إلى ثلاثة أقسام .<sup>(٢)</sup>

أحوال المسند :

ذكر الخطيب لمواضع حذف المسند أمثلة كثيرة مضافة إلى أمثلة السكاكى ،  
دون تحديد مقام الحذف ، واكتفى بقوله «أما تركه فلما مر» وقد أخذ الخطيب  
بعض الأمثلة من الإمام عبد القاهر ، وهو قول الشاعر : «فإنى وقيار بها لغريب»  
وقوله : «إن محلا وإن مرتجلا» أى لنا فى الدنيا ولنا عنها .<sup>(٣)</sup> ثم يبين أنه لا بد من قرينة  
للحذف ، كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق ، أو مقدر . وبين فضل تركيب قول  
الشاعر : «لييك يزيد ضارع لخصومة» على غيره بوجوه ثلاثة : فضله على خلافة  
بتكرار الاسناد اجمالا ، ثم تفصيلا ، ولوقوع نحو يزيد غير فضلة ، ويكون معرفة  
الفاعل كحصول نعمة غير مترتبة ، لأن أول الكلام غير مطمع فى ذكره . وهذا  
الكلام ذكره السكاكى فى باب حذف الفعل ، ولم يذكر الخطيب ما قاله السكاكى  
«أن حذفه قد يكون على أن ذكره يخرج إلى ما ليس بمراد ، كقولك «أزيد عندك أم

(١) الفتح ص ٩١ ، التلخيص ٩٩ - ١٠٠ .

(٢) الفتح ص ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ .

عمرو..»<sup>(١)</sup> وذكر السكاكي «القلب» ضمن تنكير المسند ، وبين أنه شعبة من الإخراج لاعلى مقتضى الظاهر ، وذكر له أمثلة سلف ذكرها .<sup>(٢)</sup> وقد سلف قريبا استعراض موقف الإيجي من هذا النوع وقد حذفه تماما وعقبنا عليه بما عساه يكون مبررا لحذف القلب ، والخطيب ذكره تحت عنوان التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي وهو من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، وقد سلف ذكره قريبا .<sup>(٣)</sup> .

#### تقديمه :

أغفل الخطيب موضعا واحدا من مواضع التقديم ، وهو «أن يكون متضمنا للإستفهام» كما أنه لم يذكر أن يكون المراد بالجملة إفادة التجدد ، دون الثبوت .<sup>(٤)</sup> وأضاف إليه بعد ذكر أحوال المسند «تنبيه» صرح فيه أن كثيرا مما ذكر في باب المسند إليه ، والمسند ، غير مختص بهما ، كالذكر ، والحذف ، وغيرهما . والفظن إذا أقتن إعتبار ذلك فيهما لا يخفى عليه إعتباره في غيرهما<sup>(٥)</sup> .

#### أحوال متعلقات الفعل :

لخص الخطيب في هذا الباب كلام عبد القاهر ، مع ذكر تنزيل المتعدى منزلة اللازم .. وبين ضروبه مع أمثلة عبد القاهر ، ونقل كلامه في تحديد المحذوف في قول الشاعر : أن يرى مبصر ويسمع واع «بتصرف حيث يقول» أى يكون ذورؤية ، وذو سمع ، فيدرك محاسنه ، وأخباره الظاهرة الدالة على استحقاق الإمامة دون غيره فلا يجد إلى منازعته سبيلا . وذكر كلام السكاكي في تنزيل المتعدى منزلة اللازم ، فقال : «السكاكي ثم إذا كان المقام خطايا أفاذ تنزيله منزلة اللازم مع تعميم دفعا للتحكم<sup>(٦)</sup> . ثم عاد ، وذكر مواضع حذفه ، فقال : «إما للبيان بعد الإيهام ، كما في فعل المشيئة ما لم يكن تعلقه به غريبا وإذا كان المفعول تعلقه به غريبا ، وبديما لا يحذف ، وبين أن قول الشاعر :

لم يبق منى الشوق غير تفكرى      فلو شئت أبكى بكيت تفكرا

(١) المفتاح ص ٨٩ ، ٩٨ ، ٩٩ ، التلخيص ص ١٠١ - ١٠٦ ، الدلائل ص ٢١٩ .

(٢) المفتاح ص ٨٩ ، ٩٨ ، ٩٩ ، التلخيص ص ١٠١ - ١٠٩ .

(٣) المفتاح ص ٩١ .

(٤) المفتاح ص ٩١ ، التلخيص ص ٩٩ ، ١٠٠ .

(٥) المفتاح ص ٩٥ ، ١٠٢ ، التلخيص ص ١٢٤ ، ١٢٥ .

(٦) المفتاح ص ٩٥ ، ٩٦ ، التلخيص ص ١٢٥ .

ليس منه ، لأن المراد بالأول ، البكاء الحقيقي . وإما الدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء ، وإما لأنه أريد ذكره ثانيا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه ، اظهارا لكمال العناية بوقوعه عليه ، وذكر أمثلة الجميع . وقد نقل ذلك من الإمام عبد القاهر .<sup>(١)</sup> ثم ذكر مواضع المفعول الأخرى ، وتقديمه ، ومثل لرعاية الفاصلة بتمثيل ابن الأثير الذى ذكره لمراعاة حسن النظم السجعى<sup>(٢)</sup> ولم يذكر الخطيب مواضع حذف الفعل التى ذكرها السكاكى ، ومواضع إثبات الفعل ، ومواضع إضمار فاعله ، وكونه مظهرا ، مع أمثلتها<sup>(٣)</sup> ، ومع أن بعض هذه المواضع تعد مباحث نحوية بحتة إلا أن بعضها الآخر يلحظ فيه مغزى بلاغى ، فمن الأول ، حذف صدر الجواب ذكر الفعل فى السؤال ، ولكن حذف الفعل من مثل الآية الكريمة « يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال » على قراءة البناء للمجهول ، له إعتبار بلاغى لطيف ، لا يعزب عن فكر الخطيب مثله فتركه جملة تقصير منه .

أما الإيجى فلم يذكر المواضع التى تتعلق بالمسند بالإضافة إلى مواضع التخصيص التى ذكرها الخطيب إتباعا للسكاكى بقوله : « أن التخصيص لازم للتقديم غالبا ولهذا يقال فى « إياك نعبد وإياك نستعين » معناه نخصك بالعبادة .... إلى آخر البحث الذى ينتهى إلى قوله تعالى : « فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى » .<sup>(٤)</sup> ومثل هذا الملاحظ وأكثر منه يتوجه إلى الإيجى ، حيث يترك كل المواضع التى لها صلة بالمسند من الذكر ، والحذف ، والتقديم ، والتأخير ، ولا يكفى فى الاعتذار عنه بأنه كان مختصر ، فشأن الاختصار ألا يغفل العناصر الأساسية للموضوع ، وإلا كان إخلالا ، لا إيجازا .

### النوع الثانى فى الربط :

انتحل رداء النحو بين فأبان عن دلالات علامات الربط ، ومغزى خروجها عن تلك الدلالة ، وبدأ فحصر المترابطين فى ثلاثة أمور : مفردين ، شبه مفردين ، جملتين ، ويتفرع عن ذلك ما يكون بين مفرد وجملة . فما يكون بين مفردين ، يكون إما على الجمل مباشرة . وإما بالفصل بالضمير الموسوم بهذا الاسم ، ويأتى

(١) المفتاح ص ٩٣ .

(٢) المفتاح ص ٩٩ ، ١٠٠ ، التلخيص ١٢٦ - ١٣١ ، الدلائل ص ١١٢ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .

(٣) المفتاح ص ٩٩ ، ١٠٠ ، التلخيص ١٣١ - ١٣٦ ، المثل السائر ٢ ص ٢١٩ .

(٤) المفتاح ص ٩٧ - ١٠٤ ، التلخيص ص ١٢٦ - ١٣٦ .

للتمييز بين الخبر ، والصفة ، ومثل لها بقوله « زيد هو القائم أو هو يقوم أو هو أحسن من بكر أو خير منه » ثم بين أنه قد يفيد تخصيص الخبر بالمتبدأ ، ويدخل على المتبدأ أفعال وحروف . فالأفعال تفيد حالة من الثبات ، أو التحول ، والصيرورة أو مراتبه في الثبوت كما في علم ، وظن ، وكذلك الحروف قد تفيد التوكيد « كأن والتشبيه » « ككأن » والنفي « كما ولا » والعموم « كلا » النافية للجنس . هذه كلها إضافة إلى السكاكي . والخطيب . ثم بدأ يوضح معاني حروف أو أدوات الشرط .

اتفق الإيجي مع السكاكي ، في خواص بعض الأدوات ، واختلف معه في بعضها الآخر ، واختار مذهب الإيجاز . أما ما اختلف معه فيه ، فهو « إذا ، وإذا ما » . قال السكاكي : لافرق بينهما في باب الشرط من حيث المعنى إلا في الإيهام في المستقبل ، أما الإيجي ، فقد جعل « إذا ما » أعم من « إذا » حيث قال : « إذا ما » للتعميم في الأزمنة ، ولم يذكر « أين » « ومتى » ، وقال : « متى ما » لتعميم الأوقات في المستقبل . وقال السكاكي : « متى » لتعميم الأوقات في المستقبل و « متى ما » أعم منه . و « أينما » جعل استعماله في الأمكنة ، والسكاكي جعله أعم من « أين » ومثل بقوله تعالى : « آيِنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ » والإيجي مثل « إن » بتمثيل السكاكي ، وحذف أمثلة ما عداها ، كما أنه لم يتعرض لبيان الموضع الذي تستعمل فيه « إن » وهو كالتوبيخ ، وقد ذكره السكاكي ، والخطيب ، وزاد الإيجي على الخطيب بذكر بعض أدوات الشرط مثل « إذا ما » « ومتى ما » « وحيثما » « وأينما » « ومن » « وما » « ومهما » « وأي » فيما يضاف إليه و « أنى » في الأحوال ، وكلها لترك تفضيل ممتنع ، أو ممكن .

أما الخطيب فقد قصر التقييد بالشرط على ثلاث أدوات ، وترك بقيتها قائلا : إنه قد بين ذلك في علم النحو ، وهي « إن وإذا » « ولو » وحاول أن يلتزم بالسكاكي التزاما ملحوظا ، غير أنه حذف بعض الأمثلة ، مثل ما إذا وقع الاختلاف في الفعلين ، فلذلك يكون للإدعاء لتأخذ الأسباب ، أو كون ما هو للوقوع كالواقع - ومثل الإيجي للثاني - وخالفه الخطيب ، السكاكي ، والإيجي ، في أن اختلاف الفعلين قد يكون للتعريض ، وقد ذكره مستقلا بالتمثيل ، وبين الخطيب مذهبه ( كعادته بحيث إنه لا يوافق ) قائلا : « السكاكي أو : للتعريض نحو : لئن أشركت ليحبطن عملك » ونظيره في التعريض « ومالي لأعبد الذي فطرنى » أي ومالكم

لا تعبدون الذى فطرکم بدليل ، وإليه ترجعون . ثم زاد عليه بذكر وجه حسنه بقوله : ووجه حسنه استماع المخاطبين الحق على وجه لا يزيد غضبهم ، وهو ترك التصريح بنسبتهم إلى الباطل ، ويعين على قبوله لكونه أدخل في إمحاض النصح حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه .<sup>(١)</sup>

فالخطيب أكثر وضوحا ، والتزاما ، بالسكاكى في توضيح معنى « لو » وسلك مسلك السكاكى في التفسير والتعليل ، والتمثيل . أما الإيجي فقد اختصر الكلام عنه اختصارا ، ولم يذكر الغرض البلاغى في الآية الكريمة « وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتَثِيرُ سَحَابًا » ، كما بينه السكاكى ، والخطيب ، حيث قال « فتثير سحابا » استحضارا لتلك الصورة البديعة ، الدالة على القدرة الباهرة<sup>(٢)</sup> .

### تبييات :

ذكر الإيجي فيها بعض الفوائد التى تتعلق ببحث أدوات الشرط ، فقال :  
( ا ) « إن » الشرطية لا تفيد الجزم ، وإن دلت على عدمه ، واستدل على ذلك بقوله : « إن لم تفعلوا ولن تفعلوا » حيث عقب سبحانه بما أفاد عدم وقوع الشرط . وقد تبع سلفيه في هذا الحكم كما سبق .

( ب ) قد يحصل الربط بين نسبتين ربطا لزوميا لا ينفك ، كما تقول « إن طلعت الشمس أشرقَت الأرض » أو ارتباطا يفيد صدق الثانية متى صدقت الأولى فحسب ، كما تقول « إذا طلعت الشمس بلغت نصف النهار » وهذه النسبة ، والاتصال المعنوى ، لا يجوز إلى أداة ربط ، وإذا فقدت كأن يكون الارتباط اتفاقيا ، وجب أن تأتى إلغاء الربط الجزاء بالشرط ، مثل « إن تكرمنى فأنا أخوك ، أو فقد أكرمتك » . وقد زاد الإيجي بهذا على السكاكى ، والخطيب .

( ج ) لو لعدم الشرط ، ولعدم الجزاء بالفعل ، أو باللزم ، حيث رام المتكلم الاستدلال على امتناع الشرط بامتناع جزائه ، وإذا لم يرد ذلك لم يكن الجزاء معدوما ، وفي الحالة الأخيرة ، يكون الجزاء ثابتا لتعلق وجوده بالنقيضين

(١) المفتاح ص ١٠٤ إلى ١٠٨ ، التلخيص ص ١٠٩ - ١١٨ .

(٢) المفتاح ص ١٠٤ - ١٠٨ ، التلخيص ص ١٠٩ - ١١٨ .

الشرط أولى ، كقول عمر رضى الله عنه « نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه » فلا يحتاج الشرط إلى « الواو » وإنما أن يكون وجوده مع الشرط هو الأولى ، فتجىء « الواو » للدلالة على المحذوف ، حيث يحتاج إلى دفع توهم عدم وجود الجزاء مع ذلك المحذوف ، لأن « الواو للعطف وتدل على المعطوف عليه الذى هو النقيض » كما تقول « أحبك ولو كنت قاتلى » فالتقدير إن لم تكن قاتلى ولو كنت قاتلى ، والحجة لا تكون على أتمها ، وحقيقتها ، إلا مع وقوع الضرر مع ثبوتها . وهذه زيادة على أصله السكاكى ، وسلفه الخطيب ، تدل على أنه كان أكثر تمسكا منهما بالمنطق ومقولاته .

( د ) الظروف ، والأحوال قد ترتب نسبة على نسبة فتضمن معنى الشرط مثل « كيف ومتى » ، غيرها . وفي هذا أيضا أبر على سلفيه ، وإن كانت أقرب إلى الدراسة النحوية منها إلى الدراسة البلاغية ، إلا إذا اعتبرت من قبيل المجاز .

( هـ ) إذا بنى على الاستفهام حكم ، قبل الجواب ، خرج عن معناه الوصفى إلى معنى الشرط ، والجزاء ، كما يقال « من جاءك أكرمه أو فأكرمه » ، على أن « من » استفهامية ، وحال الجملة كحال الآية « سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون » حيث كانت للاستفهام أصلا .

ونلاحظ هنا إغفاله لبقية أحوال المسند ، ومتعلقات الفعل ، ومرد ذلك إلى أنه درس أحواله ، وكذلك أحوال المتعلقات للفعل ، مع المسند إليه ، إذا كان يأخذ ظاهرة كظاهرة التقديم ، مثلا ، كظاهرة عامة في طرف الإسناد ، ومتعلقات الفعل ، فلم تحوجه الحاجة إلى تكريره هنا ، وهذا خلاف تبين بين منهجه ، ومنهج السكاكى ، والخطيب . وهو أو في بالمختصرات على آية حال .

**الترديد :**

وليس يريد به المصطلح البديعى ، بل يريد به وسيلة من وسائل ربط النسبتين ( بأو ) أو ( إما ) ويستعملان لإثبات أحد الشيعين لمن ينفيهما جميعا ، ويطرح تعيين مثبت والنفى ، هنا على سبيل التجاهل ، أو التجهيل ، وهذا غرض بلاغى



مرموق . وقد ورد في أبواب أخرى ذكر فيها المؤلف باب الإيهام بأسلوب المنصف كآية ( وَإِنَّا أَوْأَيُّكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ) وأسلوب تجاهل العارف كقول الخارجية :

أيا شجر الخابور مالك مورقا كأنك لم تجزع على ابن طريف  
وأسلوب التجاهل ، ذكره السكاكي في تنكير المسند إليه ، فأخذه الإيجي من ذلك البحث ووضعه هنا<sup>(١)</sup> ، وقد يكون التردد ناشئا عن جهل المتكلم لاثبات أحدهما ، أو نفيه ، وغنى عن البيان أنه يخلو من الغرض البلاغي وقتئذ .

وهذه شنشنة تعودناها من الإيجي حيث يسترسل ما امتد له العنان في ذكر القواعد المنطقية ، والنحوية ، ومعنى في التعليل الفلسفي أحيانا ، ثم يغفل ، أو يكاد ، الناحية البلاغية المثمرة ، كسوق الأمثلة ، والتعليق عليها بما يبرز مجال الجمال ، ومواطن الشواهد ، وقد كان بوسع أن يؤمى إلى ذلك إذا التزم بقاعدة الإيجاز ، ويسقط في الوقت ذاته التشعيبات ، والتقاريرات النحوية ، والفلسفية . وهاهنا حرص على سرد حروف الربط ( العطف ) ، وبيان دلالتها ، ثم حاف حيفا ظاهرا على دلالتها البلاغية ، والتي تخرج إليها ، وكذا أغفل المواطن لاستعمالها ، وبالتالي لن يذكر أمثلة كشواهد ، ويعلق عليها مادام لم يذكر جذور الموضوعات ... وتلك جريرة الفلسفة والمنطق على البلاغة بوجه عام .

### القصر :

قدم الإيجي بحث القصر ، على بحث الفصل . والوصل ، كما قدمه الخطيب ، أما السكاكي ، فقد أخره بعده .

وقد تبع الإيجي السكاكي متابعة حرفية في بحث القصر ، يجعل القصر ، قصر الصفة على الموصوف وعكسه ، ويقسمه إلى أفراد ، وقلب ، وخالف الخطيب طريقتيها ببعض الزيادة إذ أشار إلى تقسيمه بدءا إلى قصر حقيقي ، وغير حقيقي ، ثم قسم كلا منهما إلى قصر موصوف على الصفة ، وعكسه ، وبين المراد بالصفة بأنها الصفة المعنوية ، لا النعت ، وبين أمثلة كل نوع . ووضح أن قصر الموصوف على الصفة لا يكاد يوجد لتعلمر الاحاطة بصفات الشيء ، بعكس قصر الصفة على

(١) الفتح ص ٨٣ .

وقد تبع الإيجي السكاكي متابعة حرفية في بحث القصر ، يجعل القصر ، قصر  
الصفة على الموصوف وعكسه ، ويقسمه إلى أفراد ، وقلب ، وخالف الخطيب  
طريقهما ببعض الزيادة إذ أشار إلى تقسيمه بدءا إلى قصر حقيقي ، وغير حقيقي ، ثم  
قسم كلا منهما إلى قصر موصوف على الصفة ، وعكسه ، وبين المراد بالصفة بأنها  
الصفة المعنوية ، لالتعت ، وبين أمثلة كل نوع . ووضح أن قصر الموصوف على  
الصفة لا يكاد يوجد لتعذر الاحاطة بصفات الشيء ، بعكس قصر الصفة على  
الموصوف من هذا النوع ، فإنه كثير ، وقد يقصد به المبالغة لعدم الاعتداد بغير  
المذكور . ثم عرف قصر الموصوف على الصفة قصرا غير حقيقي ، بقوله :  
« تخصيص أمر بصفة دون آخر أو مكانه » . وعرف قصر الصفة على الموصوف  
قصرا غير حقيقي « بأنه تخصيص صفة بأمر دون آخر أو مكانه » ثم قسم كلا منهما  
إلى قسمين ، وزاد عليهما « بقسم ثالث » وهو قصر التعيين معرفا « بأنه من يعتقد  
الشركة وعدمها » . وبين شروط القصر بقوله « قصر الموصوف على الصفة »  
« أفرادا » عدم تناق الوصفين و « قلبا » تحقق تنافيهما ، وقصر التعيين أعم<sup>(١)</sup> .

وزاد الخطيب على السكاكي ، والإيجي بذكر أحسن مواقع إنما ، وهو  
التعريض ، ومثل له بقوله تعالى : « إِنَّمَا يَذَّكُرُ أُولُو الْأَلْبَابِ » فإنه تعريض بأن الكفار  
من فرط جهلهم كاليهايم مطمع النظر منهم كطمعه منها ، وهذا مأخوذ من كلام  
الإمام عبد القاهر<sup>(٢)</sup> . وهذه زيادة حسنة ، ولها قيمة بلاغية . ولم يذكر الخطيب أن  
« لا » العاطفة لا تستعمل إذا كان له اختصاص بالموصوف ، وذكره الإيجي إتباعا  
للسكاكي<sup>(٣)</sup> كما أنه لم يتفق معهما في شرط « لا » العاطفة ، حيث ذكر أن شرط  
مجامعته أن يكون الوصف مختصا بالموصوف . لكنه ذكر مذهب السكاكي ، ورد  
عليه بقول الإمام عبد القاهر ، فقال : « قال عبد القاهر : لا تحسن في المختص كما  
تحسن في غيره » وقال : إن كلام الشيخ أقرب إلى الصواب من كلام السكاكي .  
فاعترض الخطيب على السكاكي لا مغزى له ، لأن السكاكي جعل ذلك شرطا في  
الحسن ، فهو في الواقع لم يقل شيئا غير ما قاله عبد القاهر<sup>(٤)</sup> .

(١) المفتاح ص ١٢٥ ، التلخيص ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) المفتاح ص ١٢٦ ، الدلائل ص ٢٣٩ ، التلخيص ص ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ .

(٣) المفتاح ص ١٢٧ ، ١٢٨ ، التلخيص ص ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٦ .

(٤) المفتاح ص ١٢٧ ، التلخيص ص ١٤٤ ، الدلائل ص ٢٣٨ .

### خاتمة :

العنوان زيادة على السكاكى ، وأما ما ذكره فيها ، فقد سلك فيها هو ، والخطيب ، مسلك السكاكى بالإيجاز ، إلا أن الإيجاز أكثر التزاما هنا بالسكاكى ، لأن الخطيب لم يذكر الفرق بين قول الشاعر :

ما اختار إلا منكم فارسا وإلا فارسا منكم<sup>(١)</sup>

الفن الرابع فى وضع الجملتين ، والكلام فى الفصل ، والوصل ، وفى الإيجاز ، والإطناب ، وفى جعل إحداها حالا .

التزم الإيجاز فى بحث الفصل ، والوصل ، بالسكاكى تمام الالتزام ، وأوجز كلامه غاية الإيجاز ، فلم يعرف الانقطاع وغيره ، لكنه بين جميع أنواع الفصل ، والوصل ، مستخدما أمثلة السكاكى ، حتى اختار مذهبه فى عطف قوله تعالى « أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ » على مقدر وهو « قل » ومع ذلك فقد حذف أن البدل كغير الوافى ، والمقام مقام اعتناء ، إما لكونه مطلوباً فى نفسه ، أو لكونه غريباً ، أو فظيماً ، أو عجيباً ، أو لطيفاً ، وكذلك لم يبين محسنات الوصل ، وقد ذكرها الخطيب اتباعاً للسكاكى<sup>(٢)</sup> .

أما الخطيب ، فقد حاول الالتزام بالسكاكى ، لكنه أتى ببعض الزيادات فى تعريف كمال الانقطاع والتوسط ، وبعض الأمثلة « فقال : زيادة عليه فى القطع » كونها كالمقطعة عنها فلكونها عطفاً عليها لعطفها على غيرها ، ومثل له بالمثال الذى ذكره السكاكى لهذا النوع . هذه لا تعد زيادة عليه وإنما هو تغيير فى التعبير يوهم أنها زيادة . وزاد فى تعريف ، كمال الانقطاع « لفظاً ومعنى أو معنى فقط » ومثل لما فيه الاختلاف معنى ، بتمثيل السكاكى . وكذلك فى تعريف « التوسط » زاد الزيادة التى زادها فى كمال الانقطاع أى « لفظاً ومعنى أو معنى فقط »<sup>(٣)</sup> .

وانفرد بشرح المثال الذى ساقه السكاكى لهذا الغرض ، وهو قوله تعالى : « وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَالِ الَّذِينَ إِحْسَانًا » بقوله « لا تعبّدوا ، وتحسنون بمعنى أحسنوا » أو « وأحسنوا » وجعل الآية من قبيل متفقين

(١) المفتاح ص ١٢٩ ، ١٣٠ ، التلخيص ص ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥١ .

(٢) المفتاح ص ١١٠ ، ١١٨ ، التلخيص ص ١٨٣ - ١٩٥ .

(٣) المفتاح ص ١١٠ وما بعدها ، التلخيص ص ١٩٠ .

لفظا ، ومعنى .<sup>(١)</sup> وفصل القول فيما إذا لم يكن للأولى محل من الإعراب بقوله « إن قصد ربطها بها على معنى عاطف سوى الواو وعطفت به نحو « دخل زيد فخرج عمرو ، أو ثم خرج عمرو » ، وإذا قصد التعقيب أو المهمل ، وإلا ، فإن كان للأولى حكم ، لم يقصد إعطاؤه للثانية ، والفصل ،<sup>(٢)</sup> كما فسر الآية « أَمَّا كُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٦﴾ أَمَّا كُمْ بِأَعْمَارِهِمْ نَبَأٌ » بقوله : « فإن المراد التبيين على نعم الله تعالى ، والثاني أوفى بتأديته لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على علم المخاطبين المعاندين ، وبين نظير كل تمثيل بالآية الكريمة أو البيت ، والسكاكي بين نظيرا واحدا .<sup>(٣)</sup> .

كما يخالف الخطيب السكاكي فيما إذا كانت الجملة الثانية كالمتصلة بالأولى فلكونها جوابا لسؤال اقتضته الأولى ، فتتزل منزلة منفصل عنها ، كما يفصل الجواب عن السؤال . ثم ذكر كلام السكاكي ، حيث لم يرض به ، بقوله : « السكاكي : فينزل منزلة الواقع لنكتة كإغناء السامع عن أن يسأل .. ويسمى الفصل لذلك استئنافا » .<sup>(٤)</sup> كما خالفه في الاستئناف في مراتبه ، وأمثلة التي لم يذكرها السكاكي ، وقد ذكرها الخطيب في أحوال الاسناد الخبري أيضا . والمراتب هي : إذا كان السؤال الذي تضمنته الجملة الأولى ، إما عن سبب الحكم مطلقا ، وإما عن سبب خاص .<sup>(٥)</sup> وأضاف إلى السكاكي والإيجي بذكر تقسيم « الاستئناف » بقوله « وهو أن ما يأتي باعادة اسم ما استؤنف عنه نحو : أحسنت إلى زيد زيد حقيق بالإحسان ، ومنه ما ينسب عن صفته نحو : أحسنت إلى زيد صديقك القديم أهل لذلك ، وجعل هذا النوع أبلغ .<sup>(٦)</sup> وهذه الزيادة نقلها الخطيب من ابن الأثير حرفيا ، حيث ذكرها ابن الأثير في بحث المجاز تحت حذف الجمل .<sup>(٧)</sup> .

ثم ذكر أن الاستئناف قد يحذف صدره ، ومثل له بقوله تعالى : « يُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ الْمُرْفِيهَا بِالْعُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٦٦﴾ رِجَالٌ » فيمن قرأها مفتوحة الباء ، وعليه « نعم الرجل زيد » على قول : وقد يحذف كله ، إما مع قيام شيء مقامه ، ومثل له بقول الحماسي :

(١) المفتاح ص ١١٢ ، التلخيص ص ١٩١ .

(٢) التلخيص ص ١٧٧ ، ١٧٨ .

(٣) المفتاح ص ١١٦ ، التلخيص ص ١٨٢ ، ١٨٤ ، ١٨٥ .

(٤) المفتاح ص ١١٠ ، التلخيص ص ١٨٦ .

(٥) المفتاح ص ١١٤ ، ١١٥ ، التلخيص ص ١٨٦ ، ١٨٧ .

(٦) التلخيص ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

(٧) المثل السائر ج ٢ ص ٢٨١ ، التلخيص ص ١٨٨ ، ١٨٩ .

زعمتم أن إخوتكم قريش لهم إلف وليس لكم إلاف أو بدون ذلك ، ومثل له بقوله تعالى : «فَنِعَمَ الْمَهْدُونَ» أى نحن على قول<sup>(١)</sup> . ولا جرم أن منهج الخطيب هنا أوفى ، وأشمل ، وأكثر احتياطا من منهج الإيجي ، فلا غرو أن يعد أساسا لدراسة هذا المبحث عند كافة البلاغيين من بعده ، ومن غريب المفارقات أن يوجز الإيجي هنا حيث يتسع المجال للأسهاب في الدراسة الفلسفية ، والمنطقية ، وحسبنا بالجامع ، وأنواعه مجالا لهما ، ولكن هكذا اتفق له ، كما اتفق للسكاكي بعض من ذلك ، وحسنا فعلا ، فإن هذا الجامع الذى لج المتأخرون فى إتمامه ، وهام بهم الخيال وراءه فى كل واد مما عقد جانبا هاما من جوانب هذه الدراسة ، وأوصد بابا واسعا من أبواب البحث الأدنى الثمر . وبعد فالبحث فيه براءة بحث بلاغى لا اعتراض على موضوعه وكل ما يؤخذ عليهم هو درسه على طريقة الفلاسفة لا طريقة البلاغيين والأدباء .

وحذف الخطيب ، لا الإيجي أن العطف بالواو خاصة لأنها للربط ، فحيث لا معطوف عليه يؤول ، مع الأمثلة ، والوصل إنما يحسن بين متناسين لا متحدتين ، ولا متبائنين ، ولذا حرم فى الصفة ، والتأكيد ، والبيان ، والبدل ، وأن المبدل فى حكم المطروح ، والنحاة صرحوا به فى الغلط<sup>(٢)</sup> . وكذلك حذف أن الوصل بين الجملتين إنما يحسن إذا اتحدتا خيرا ، وطلبا ، مع ارتباط عقلى ، أو خيالى ، وأن الخيالات تختلف بالأسباب من صناعة خاصة ، أو عرف عام ، فبتفاوت بالأمم ، ولذلك كان غير مستغرب لدى العرب أن يخاطبوا بمثل الآيات : ( أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ) الآية : فالإبل قوام العيش ، ولا يقيمها إلا مطر السماء ، ونبات الأرض ، والجبال ملجؤهم ، وملأؤهم ، فى الغارات ، والاحتفاء منها ، وأكثر ما يصادفون فى حلمهم ، وترحالهم ، ولذا كان الجمع بين الأربعة أنسب ما يخاطب به العرب .<sup>(٣)</sup> .

وهذه زيادات مستملحة من الإيجي ، وإن كانت جميعا وردت عن أصله ، وهى وإن كانت تحوم حول الجامع إلا أنها تجنبت تعقيداته الفلسفية التى زجها المتأخرون على الدراسة البلاغية ، وعلى أية حال فقد فاق الخطيب بهذا الصنيع .

(١) المفتاح ص ١٠٨ وما بعدها ، التلخيص ص ١٨٦ وما بعدها .

(٢) المفتاح ص ١٠٩ ، التلخيص ص ١٧٥ .

(٣) المفتاح ص ١١٢ ، التلخيص ص ١٨٩ وما بعدها .

## الإيجاز والإطناب :

لم يعرف الإيجي الإيجاز والإطناب ، بعكس ما فعله السكاكي ، والخطيب ، ولم يذكر أمثلة لإيجاز الحذف . وعلى كل فقد احتدى في كل هذا أصله السكاكي . أما الخطيب ، فقد هذب هذا البحث تهذيبا دقيقا ، وزاد عليهما ببعض الزيادة ، كما أنه لم يوافق السكاكي ، في تعريف الإيجاز ، والإطناب . فبدأ هذا البحث بالإعترض على السكاكي ، حيث نقل مذهبه ، كعادته بتصريف ، فقال : « السكاكي أما الإيجاز والإطناب ، فلكونهما نسيين لا يتيسر الكلام فيهما إلا بترك التحقق ، والتعيين ، وبالبناء على أمر عرف ، وهو متعارف الأوساط أى كلامهم في مجرى عرفهم في تأدية المعنى ، وهو لا يحمد في باب البلاغة ولا يذم ، فالإيجاز « أداء المقصود بأقل من عبارة المتعارف » . والإطناب « أداءه بأكثر منها ، ثم قال الخطيب ، قال السكاكي : « الاختصار لكونه نسييا يرجع فيه تارة إلى ماسبق ، وأخرى إلى كون المقام خليقا بأبسط مما ذكر »<sup>(١)</sup> ثم اعترض بقوله : « وفيه نظر » ، وبين وجه الإعتراض بقوله : « لأن كون الشيء نسييا لا يقتضى تعسر تحقيق معناه ، ثم البناء على المتعارف ، والبسط الموصوف رد إلى الجهالة » ، ثم بين تعبيراً دقيقاً لهذا الموضوع « بقوله : والأقرب أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد تأدية أصله بلفظ مساو له ، أو ناقص عنه ، واف ، أو زائد عليه لفائدة » وأخرج بقيد « واف » الإخلال ، ومثل للإخلال بقول الشاعر :

والعشيش خير في ظلال النـوك من عاش كدا

وبين مكانه بقوله : أى الناعم وفي ظلال العقل ، وأخرج بقيد « بفائدة » التطويل ومثل له بقول الشاعر : وألقى قولها كذبا ومينا<sup>(٢)</sup> .

والحشو المفسد ، ومثل له بكلمة « الندى » في قول الشاعر :

ولا فضل فيها للشجاعة والندى وصير الفنى لولا لقاء شعوب

وغير المفسد ، ومثل له بقول الشاعر : وأعلم علم اليوم والأمس قبله .

ومن تهذيبه للموضوع أنه حدد مواضع الحذف خلال دراسة السكاكي لباب الإيجاز ، وقد أكثر السكاكي في الأمثلة لهذا النوع ، دون ذكر مواضع الحذف ، فقسم الخطيب الإيجاز إلى ضربين « إيجاز قصر » وهو ما ليس بحذف و « إيجاز حذف »

(١) المفتاح ص ١٢٠ ، التلخيص ص ٢٠٩ ، ٢١٠ .

(٢) المفتاح ص ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، التلخيص ص ٢١٠ ، ٢١١ .

وفسر «ولكم في القصاص حياة» وقد ذكر السكاكي تفسير الآية في تنكير المسند إليه ، فأخذ الخطيب من ذلك المقام ووضع هنا في الإيجاز .<sup>(١)</sup> وهذا التقسيم أخذه الخطيب من الرماني<sup>(٢)</sup> وأخذ تحديد مواضع الحذف وأمثلها في إيجاز الحذف من ابن الأثير الذي ذكرها في بحث حذف جواب «إذا» وما بعده<sup>(٣)</sup> .

وهذا التفصيل لأنواع الإيجاز ، ووجوهها ، وكذلك المنهجية الدقيقة في تحديد المفاهيم مما يذكر للخطيب ، ويثير التعجب من صنع السكاكي ، والإيجاز ، على ولوعهما بالتحديد ، وإن كنا مع ذلك لا نرى الخطيب قد أقام تحديد المفاهيم الثلاثة على أساس وطيد من الدقة ، فقد عرف المساواة وبنى عليها تعريف الإيجاز ، والإطناب ، فما هي المساواة : هي تأدية أصل المعنى بلفظ مساو له فما هي حدود هذا الأصل ، وما هي طريقة قياس الألفاظ عليه ، وكيف الاتفاق على ذلك وبناء عليه يمكن التساؤل أو المشاحة في أمر الزيادة أو القصور ، وألا يلحظ الخطيب أنه كاد يقع في تعريف الشيء بنفسه ، فعرف المساواة «بأنها تأدية الأصل بلفظ مساو... الخ» . وعلى أية حال فهو اجتهاد محمود يقرب بنا إلى بعض التحديد والفهم .

ولاشك في جدوى تقسيمه لأنواع الإيجاز ، وضروب الإطناب ، وتمييزه بين مقبولها ، ومردودها فهي نظرة بلاغية ، تدخلنا في صميم النقد الأدبي ، وهو ما لم يتفق لصاحبيه ، وإن كان محتديا خطي ابن الأثير .

ثم أضاف الخطيب إلى السكاكي وجوه الحذف حيث قال : «ان الحذف على وجهين : أحدهما أن لا يقام شيء مقام المحذوف ، وهذا النوع ذكره الخطيب في بحث الاستئناف . وثانيهما أن يقام مقامه . وبين أن لهذا النوع من الحذف أدلة كثيرة ، منها : أن يدل العقل عليه ، وأن يدل عليهما ، وأن يدل العقل عليه والعادة على التعيين ومنها الاقتران ، وبين أمثلة لها وأخذ مثال الاقتران «بالرفاء والبنين» من السكاكي الذي ذكره في بحث المسند إليه إذا كان موصولا ، وفي بحث حذف الفعل<sup>(٤)</sup> كما زاد عليه بقسم آخر ، وهو المساواة مع تمثيله بقول الشاعر :

(١) المفتاح ص ١٢٠ ، التلخيص ص ٢١٤ .

(٢) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ص ٧٦ .

(٣) المثل السائر ج ٢ ص ٢٠٣ ، ٢٧٠ ، ٢٨٧ ، ٣١٣ ، ٣١٥ ، ٣١٧ .

(٤) المفتاح ص ٧٩ ، ٩٧ ، ١٢٠ ، وما بعدها ، التلخيص ص ٢١١ - ٢٢١ .

فإنك كالليل الذى هو مدركى وإن خلت أن المتأى عنك واسع<sup>(١)</sup> وعلى نفس الوتيرة نحمد للخطيب هذه الزيادات الموضحة ، والتقسيمات المحددة ، وعلى الأخص زيادته لقسم المساواة ، وإن يكن لنا من رأى ، فهو أن الأجدر بهذا القسم قسم المساواة أن تذكر أمثله ، ويترك للقارىء ، ولحسه أن ينفذ إلى صورة واضحة لها ، وقد رأينا أن تعريفها الأبجدي وأن ممارسة الأساليب هو الأجدى فى هذا المقام الذى يستتبع بالتالى عدم جدوى تعريف الإيجاز ، والإطناب ، إذ كانا ميين على تعريفها كما سلف .

وما كان أحراه أن يوفر جهد القارىء فى التحديد ، والتعريف ، ويسوق الأمثلة ، ويدل على الفوارق ، والأقسام ، والزيادات المفيدة ، وغيرها ، بالنسبة للإطناب ، ثم الحذف المخل ، والمفيد ، بالنسبة للإيجاز ، فهذا أوجه الوجوه فى دراسة هذا الباب بخاصة .

### الإطناب :

اتفق الإيجي مع السكاكى فى تمثيل الإطناب ، وجعل باب التميز منه . أما الخطيب فقد خالف السكاكى فى هذا الباب بنقص ، وزيادة ، أما النقص فلم يذكر أن باب التميز منه ، وحذف تمثيل السكاكى للإطناب مع تفسيره البلاغى المفصل . أما الزيادة فهى ذكر « التوشيح » منه ، ووجوهه ، إما بذكر الخاص بعد العام ، وإما بالتكرير ، وإما بالايغال ، وإما بالتذليل ، وإما بالتكميل ، أو الاحتراس ، وإما بالتسيم ، وإما بالاعتراض ، ومثل كل نوع منها ، ثم ذكر ضابط الإيجاز ، والإطناب ، ومثل لهما بالآية الكريمة وبالآيات .<sup>(٢)</sup>

وهذه الزيادات ، وشرح ألوان الإطناب المفيدة لها مكانها فى التميز ، والفهم ، وقد أوضحت ذلك فى دراسات البلغاء بعده . ولا شك أن عودته إلى تحديد المساواة ، وكتبتها ، وبيان مصطلح آخر لها ، مما يعزز رأينا السابق فى أن الأجدى أن يترك هذا التحديد لذوق القارىء ، وحسه . فهاهو يشرح لونا آخر منها بما يخرجها إلى النسبية أى اعتبار أسلوب ما من أساليبها بالنسبة إلى غيره ، وقد يعتبر إيجازا أو إطنابا

(١) المفتاح ص ١٢٠ ، التلخيص ص ٢١٤ .

(٢) التلخيص ص ٢٢١ - ٢٣٥ .



بالنسبة إلى أسلوب ثالث ، وهكذا ، ومبنى ذلك كله أن البلاغ القدامى كانوا يخلطون خلطا ظاهرا بين ألوان المعاني فلا يميزون الغرض العام من الكلام ، والمعنى الخاص المؤدى بالأسلوب ، أو إذا أردنا الدقة ، نرى أن كثيرا منهم لم يلحظ ذلك ، وقد انتهى النقد الحديث إلى أنه متى تغير الأسلوب تغير المعنى ... ولا مكان إذا للقول بأن أسلوبين ، أو أكثر يمكن أن ينتهيا إلى معنى واحد ، وبنفس القدر من الإفادة .

### النوع الثالث في جعل إحدى الجملتين حالا :

التزم الإيجي في هذا البحث بالسكاكى التزاما واضحا ، إلا أنه حذف الأمثلة سوى مثال واحد هو قوله « جاءنى رجل ويسعى » ومثل به في حالة ما إذا كان صاحب الحال نكرة حيث يجب ذكر الواو .

أما الخطيب فقد اختلف مع السكاكى اختلافا ظاهرا ، فالسكاكى ذكر في هذا البحث أن الحال مطلق ، ومؤكد . وبين أن الجملة إذا كانت مفيدة مستقلة يدخلها « الواو » وإذا كانت واردة على أصل الحال ، وهى فعلية مثبتة بترك « الواو » ، وإذا لم تكن واردة عليه ، وكانت اسمية غير مؤكدة دخلتها « الواو » ، وترك « الواو » نادر ، ومتى كانت واردة على أصل الحال لكن لا على نهجها فالوجه جواز الأمرين ، والترك أرجح . وإذا كان الفعل ماضيا مثبتا ، أو منفيا ، يجوز فيه الأمران والترك أرجح ، وشرط المثبت التزام « قد » تحقيقا ، أو تقديرا ، والظرف يحتمل أن يكون جملة فعلية ، أو لا يكون ، فيجوز فيه الأمران (١) .

أما الخطيب فقد سلك فيه مسلكا جديدا ، ومفصلا ، فبين أن أصل الحال المنتقلة أن تكون بغير « واو » وبين علتها بأنها فى المعنى حكم على صاحبها ، كالخبر ، ووصف له كالنعت ، وبين أنه إذا كانت الجملة مفيدة مستقلة ، فتحتاج إلى ما يربطها بصاحبها ، وكل من الضمير ، « والواو » صالح للربط ، فالجملة إن خلت عن ضمير صاحبها وجب « الواو » ، وكل جملة خالية عن ضمير ، وكانت فعلية غير مصدرية بالمضارع المثبت يدخلها « الواو » ، وإذا كانت مصدرية بالمضارع المثبت يمتنع دخولها ، ثم بين الحكم فى قول الشاعر :

فلما خشيت أظافيرهم نجوت وأرهنهم مالكا « وفى قمت وأصك وجهه »

(١) المفتاح ص ١١٩ ، ١٢٠ .

أنه على حذف المبتدأ : أى وأنا أصك ، وأنا أرهنتهم ، أو أن « قمت » و « أصك » شاذ و « نجوت » و « أرهنتهم » ضرورة . ثم ذكر مذهب الإمام عبد القاهر « فى » البيت ، والتمثيل « أن » « الواو » فهما للعطف والأصل صككت ، ورهنت ، عدل عن لفظ الماضى إلى المضارع حكاية للحال .<sup>(١)</sup>

ثم عاد الخطيب إليه وقال : « وإن كان المضارع منفيا ، يجوز فيه الأمران » ، ومثل له بقوله تعالى على قراءة ابن ذكران « فاستقيما ولا تتبعان » بالتخفيف ، ثم بين أنه إذا كان الفعل ماضيا لفظا أو معنى ، مثبتا أو منفيا ، يجوز فيه الأمران ، وشرط فيه أن يكون « قد » ظاهرة ، أو مقدره ، إتباعا للسكاكى لأنه أكثر فى الأمثلة من القرآن الكريم . وذكر أن الجملة إذا كانت اسمية فالمشهور تركها ، ومثل له بتمثيل السكاكى الذى ذكره لحالة شاذة ، وهو « كلمته فوه إلى فى » ثم قال : وأن دخولها أولى لعدم دلالتها على عدم الثبوت مع ظهور الاستئناف فيها ، فحسن زيادة رابط .<sup>(٢)</sup> ثم أتى بمذهب « عبد القاهر » - إضافة إلى السكاكى - فيما إذا كان المبتدأ فى الجملة الاسمية ضمير ذى الحال وجبت « الواو » وإن جعل نحو : على كتفه سيف ، حالا كثر فيها تركها نحو : خرجت مع البازى على سواد .

ويحسن الترك تارة لدخول حرف على المبتدأ كقوله :

فقلت عسى أن تبصريني كأنما بنى حوالى الأسود الحوادر

وأخرى لوقوع الجملة الاسمية بعقب مفرد كقوله :

والله ييقينك لنا سالما برداك تبجيل وتعظيم<sup>(٣)</sup>

وهذه المسألة وإن تكن بعيدة عن مجال الدراسات البلاغية ، فقد رأينا كيف أن الإيجى اقتضى أثر السكاكى بالكامل فى حين صال الخطيب ، وجال فى التفصيل ، والإسهاب ، مستمدا قضاياه من علماء النحو ، ومن عبد القاهر أحيانا ، وهذا مظهر عام عند الخطيب لا تكاد تسنح له فرصة للتوسع ، والنقد ، حتى يهرع إليها عكس الإيجى .

(١) التلخيص ص ١٩٦ - ٢٠١ ، الدلائل ص ١٤٥ .

(٢) التلخيص ص ٢٠١ - ٢٠٦ ، المفتاح ص ١١٩ .

(٣) التلخيص ص ٢٠٦ - ٢٠٩ ، الدلائل ص ١٤٢ ، ١٤٣ .

### القانون الثاني في الطلب :

التزم الإيجي بالسكاكى فيما ذكره في بحث الطلب كل الالتزام ، وذكر معانى الاستفهام ، مثل التهديد ، والتقرير ، وغيرها ، وخالف في مثال بإفادة هل « للتمنى » . وزاد عليه « بالتنبيه » إلى الفرق بين الطلب في الاستفهام ، وبين الطلب في الأمر ، والنهى ، والنداء . أما الخطيب فقد سلك في هذا البحث مسلك الإيجاز . وقال بعد تعريف الإنشاء ، وأنواعه كثيرة منها : « التمنى » وذكر أنه لا يشترط فيه امكان التمنى . ولم يخصص أنواعه في خمسة كما فعله الإيجي إتباعا للسكاكى<sup>(١)</sup> وكذلك التزم الإيجي بالسكاكى في أن الطلب في التصور تفصيل مجمل أو مفصل ، وفي التصديق تفصيل مجمل ، ولم يذكره الخطيب ، الا أنه التزم به في الأمثلة ، لهمزة الاستفهام التى حذفها الإيجي .<sup>(٢)</sup>

هل : وافق الإيجي السكاكى في ذلك ، وخالفهما الخطيب في تقييح « هل زيد عرف » ، واعترض على السكاكى في تقييح ذلك التمثيل ، وقال : « يلزم السكاكى أن لا يقبح « هل زيد عرف » لضابط ذكره » ، وهو أن التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل . ثم ذكر الخطيب مذهب الآخرين من النحاة في تقييح « هل زيد عرف ، وهل رجل عرف » ، وبين دليلهما على قبهما بأن « هل » بمعنى « قد » في الأصل ، وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام<sup>(٣)</sup> وهو مذهب العلامة الزمخشري ، وسيبويه .<sup>(٤)</sup> وزاد الخطيب عليهما بتقسيم « هل » إلى بسيطة ومركبة<sup>(٥)</sup> .

ولا يخفى أن مثل هذا التقسيم قليل الجدوى لطالب البلاغة لكونه تقسيما منطقيا .

« ما » التزم الإيجي بالسكاكى في تحديد مفهوم « ما » ، ومقتضياتها التزاما ظاهرا تمثيلا ، وتفصيلا ، حتى بين الوجه البلاغى في الآية « وما رب العالمين » إتباعا للسكاكى .

(١) المفتاح ص ١٣١ ، التلخيص ص ١٥١ .

(٢) المفتاح ص ١٣٣ ، التلخيص ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

(٣) المفتاح ص ١٣٣ ، التلخيص ص ١٥٦ .

(٤) شرح المفصل ص ١٥٢ .

(٥) المفتاح ص ١٣٣ ، ١٣٤ ، التلخيص ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

أما الخطيب فقد سلك فيها غير مسلكهما، حيث ذكر أن «ما» يطلب بها شرح ، أو ماهية المسمى ، وجعل «هل» البسيطة في الترتيب بينهما ، ولم يذكر أمثلة السكاكي ، والوجه البلاغي في الآية الكريمة<sup>(١)</sup> .

والخطيب هنا يميل إلى الإيجاز ، ولعل ذلك لأنه يدرك أن بحث معنى الأدوات ، ومكان استعمالها ، شيء بعيد عن دراسة البلاغة ، وأقصى ما يقال في دراسة المعاني هذه أنها كاتمهيد لدراسة خروجها عن تلك المعاني الوضعية إلى معان مجازية ، وهذا ما أغفله البلاغيون فيما عدا دراسة الاستفهام الذي أخرجوه ، أو وجدوه يخرج عن معناه الاستفهامي إلى معان مجازية عدة . وما عدا ذلك من أنواع الطلب لا تخرج إلى المجازية إلا في القليل على أنه استوفاهما بحثا من هذه الجهة .

#### استعمال أدوات الاستفهام في غير الاستفهام :

التزم الإيجي بكلام السكاكي في هذا البحث في أكثر مسائله ، واختلف معه في بعضها ، قد حذف بعض معاني الأدوات ، مثل «أين» يأتي للتنبيه على الضلال ، «وأى» للاستبعاد والتوبيخ ، وأن الانكار قد يكون للتوبيخ ، أى ما كان ينبغي أن يكون ، أو لا ينبغي أن يكون و«أو» للتكذيب وللتهكم ، وذكرها الخطيب اتباعا للسكاكي ، ومثل لها بأمثله ، وزاد الخطيب عليهما ذكر مثال الهمزة للانكار مع تفسيره ، بقوله تعالى : «أليس الله بكاف عبده» وبين علته بقوله «ان انكار النفى نفى ، ونفى النفى اثبات» . وقال إن ذلك مراد من قال «إن الهمزة للتقرير» ، وقد أخذته عن الزمخشري الذي قال «إن الهمزة للتقرير عن تفسير» قوله تعالى «ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير»<sup>(٢)</sup> وللتهكم ، ومثل له بقوله تعالى «أصلاتك تأمرك أن تترك ما يعبد أبائنا»<sup>(٣)</sup> وهذه الزيادة أخذها الخطيب من ابن مالك<sup>(٤)</sup> وحذف دلالة «كيف» وأنها للانكار ، والتعجب ، والتوبيخ ، و«أين» للانكار ، والتفريع ، مع أمثلتها ، وذكرها الإيجي بأمثلة السكاكي إتباعا له .<sup>(٥)</sup> ولم يذكر الإيجي ،

(١) المفتاح ص ١٣٤ ، التلخيص ص ١٥٩ ، ١٩٠ .

(٢) الكشاف ج ١ ص ٣٠٣ ، ج ٣ ص ٣٢ التلخيص ص ١٦٦ .

(٣) المفتاح ص ١٣٦ ، التلخيص ص ١٦٦ .

(٤) المصباح ص ٤٣ ، التلخيص ص ١٦٦ .

(٥) المفتاح ص ١٣٦ ، التلخيص ص ١٦٦ وما بعدها .

والخطيب أن أدوات الاستفهام ، لها الصدارة في الكلام ، ووجوب التقديم في نحو :  
« كيف زيد » ، و « أين عمرو » ، و « متى الجواب » كما ذكره السكاكي .<sup>(١)</sup>  
وإلى هنا نلمح كيف استقل الخطيب عن أصله بأفكار ، وقواعد استمد بعضها  
من سلفيه الزمخشري وابن مالك ، واستمد بعضها الآخر من قواعد علم النحو ،  
وانفرد بنقد بعض آراء السكاكي ، كما في تفسير معنى « من » و « ما » في حين التزم  
الإيجي بأصله التزاما يكاد يكون حرفيا ، وربما قائداً هذا ، وأمثاله إلى حقيقة طالما  
ساورتنا ، تلك أن الخطيب كان أوسع اطلاعا ، واضطلاعا ، عن الإيجي في مادة  
البلاغة على الأقل ، ولا يضعف هذا الاستنتاج القول بأن الإيجي كان أكثر منهجية ،  
وأخلص لقواعد المنطق من صاحبه ، لأننا وجدناه أحيانا يزيد على أصله ، وينقد  
بعض آرائه ، ويحذف بعضها الآخر : كما سنرى - وهذا أغلب ما يبدو من مخالفته  
لأصله .

#### خاتمة :

وافق الإيجي ، والخطيب ، السكاكي في أن المسئول بالهمزة هو ما يليها ، ومثلا  
له بأمثلة السكاكي . وحذف الخطيب الآية « أنت قلت للناس » وأن التقديم فيها  
لمجرد الاهتمام وليس للاختصاص لاستلزامه التناقض<sup>(٢)</sup> .  
وهذا نوع من الاستقلال عن أصلهما لا ندرى له وجهها إلا أن ( يكونا قد  
رأياه ) من اختصاص النحو ، وإن كانا يسطوان على مباحث النحاة كثيرا .  
الأمر :

التزم الإيجي بالسكاكي في أكثر ما ذكره في بحث الأمر ، بيد أنه لم يذكر  
« الإباحة » من معاني الأمر ، وحذف الأمثلة لجميع معانيه ، وزاد عليه ببعض معانيه  
« كالمن » ، و « الإكرام » ، و « الإهانة » ، دون تمثيل . أما الخطيب فقد وافق  
السكاكي في تحديد مفهوم الأمر ، وبعض معانيه « كالإباحة » و « التهديد » ، وخالفه  
في بعضها ، فحذف منها ، « السؤال » كما خالفه في الأمثلة ، فذكر مثالا « للتهديد »  
« اعملوا ما شئتم » ولم يذكره السكاكي ، وزاد عليه وعلى الإيجي ببعض معانيه مع

(١) المفتاح ص ١٣٦ ، التلخيص ص ١٦٦ وما بعدها .

(٢) المفتاح ص ١٣٦ ، التلخيص ص ١٥٤ ، ١٥٥ .

الأمثلة كالتعجيز ، والتسخير ، والتسوية ، والتمنى .<sup>(١)</sup> وقد استقل كل منهما عن الأصل نوع استقلال ، وإن كان في جانب الخطيب أظهر على ما تعودنا منهما ولم يتفق الخطيب معهما في فكرتهما ، أن الأمر ، والنهي حقهما الفور ، والتراخي ، وساق عبارة السكاكي حيث قال : قال السكاكي : « حقه الفور لأنه الظاهر من الطلب الخ » واعترض عليه بقوله : « وفيه نظر »<sup>(٢)</sup> وهو أى الخطيب في استقلاله هنا أهدى منهما بصيرة وأسير مع روح الأسلوب العربي .

النهي :

اتفق الإيجي مع السكاكي في تفصيل النهي ، وحذف الأمثلة للتمنى ، والاستفهام ، والنهي كما لم يذكر « العرض » لعله تركه اعتمادا على أنه من مولدات الاستفهام ، كما قاله السكاكي ، أما الخطيب فهو أكثر التزاما به في تفصيل النهي ، لكنه نقص منه شيئا ، وزاد عليه بشيء ، أما النقص فهو عدم ذكر أن النهي قبل الفعل مستهجن ، وأما الزيادة فهي أن النهي قد يستعمل في غير طلب الكف ، أو الترك « كالتهديد ، كقولك لعبد لا يمثل أمرك : لا تمثل أمرى » .<sup>(٣)</sup> واستقلتهما هنا متكافئ ، وإن كان لا يضيف كثيرا إلى أصلهما .

النداء :

الترم الإيجي بالسكاكي في تحديد مفهوم النداء ، تفصيلا ، وتمثيلا . أما الخطيب فقد زاد فيهما بأنه قد يستعمل في غير معناه كالإغراء ، ولكنهما قالوا عن هذه الصورة « إن النداء ها هنا نوع من الكلام صورته صورة النداء ، وليس بنداء »<sup>(٤)</sup> .

تذنيب :

اتفق الإيجي مع السكاكي في وضع الخير موضع الطلب ، وحذا حذوه في هذا البحث تفصيلا ، وتمثيلا ، إلا أنه حذف موضعا واحدا من مواضعه ، وهو « الاحتراز » وزاد عليه بتمثيل لموضع من مواضعه ، وهو التسوية « مع ميل المخاطب

(١) المفتاح ص ١٣٧ ، التلخيص ص ١٦٩ .

(٢) المفتاح ص ١٣٧ ، التلخيص ص ١٧٠ .

(٣) المفتاح ص ١٣٧ ، ١٣٨ ، التلخيص ص ١٧٠ .

(٤) المفتاح ص ١٣٨ ، التلخيص ص ١٧٢ ، ١٧٣ .

إليه» «إذا لم تستح فاصنع ما شئت». أما الخطيب فقد حذف موضعا واحدا من مواضعه ، وهو الكناية لحسنها ، أو للتأدب ، أو لهما ، كما أنه حذف الأمثلة لجميعها مع حذف مواضع ، وضع الأمر موضع الخبر ، وإنما جعل لهذا الغرض «تنبيها» ، واكتفى بقوله «الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة ، فليعتبره الناظر. (١) وقد ذكرها الإيجي - إتباعا للسكاكي - مع الأمثلة (٢) ، وأحروهما هنا أن يُعدا محتدين لأصلهما بلا خلاف يذكر .



(١) المفتاح ص ١٣٩ ، ١٤٠ ، التلخيص ص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٢) المفتاح ص ١٣٩ ، التلخيص ص ١٧٣ وما بعدها .

## علم البيات

سلك الإيجي ، والخطيب ، في تعريف علم البيان ، وتوضيح أقسام الدلالة مسلك السكاكي ، إلا أن الخطيب أكثر توضيحا من الإيجي ، وقد فصل الخطيب في مراد اللفظ حيث قال : « اللفظ المراد به لازم ما وضع له إن قامت قرينة على عدم ارادته فمجاز ، وإلا فكناية » فكأنه عرف المجاز ، والكناية .<sup>(١)</sup>

### الأصل الأول في التشبيه :

ذكر الإيجي خمسة أنواع ، والسكاكي أربعة ، واتفق معه في تقسيمه بإعتبار طرفيه ، إلا أنه لم يذكر الأمثلة . والخطيب عرف التشبيه تعريفا علميا ، ولم يبين الأقسام كما بينها ، الإيجي ، والسكاكي ، وبين أقسامه بإعتبار الطرفين ، وفسر الحسي بقوله : هو المدرك هو أو مادته باحدى الحواس الخمس الظاهرة ، وأدخل فيه الخيالي إتباعا للسكاكي ومثل له ، وبين مراده بالعقل وهو ما عدا ذلك ، وأدخل فيه الوهمي ومثل له كما فعلا .<sup>(٢)</sup>

### النوع الثاني : في وجه الشبه :

اتفق الإيجي مع السكاكي في هذا النوع تقسيما ، وتمثيلا ، جاعلا وجه الشبه غير الواحد في حكم الواحد على نوعين ، إما أن يكون مستندا إلى الحسي ، وإما أن يستند إلى العقل ، إلا أنه أوجز فيها ، بخلاف السكاكي ، فإنه أكثر من الأمثلة وشرحها .

أما ما كان وجهه مركبا حسيا فسماه الخطيب بالمركب الحسي ، وفسره بأن يكون طرفاه مفردين ومثل له بتمثيل السكاكي ، أو مركبين ومثل له كذلك بتمثيل السكاكي ، أو مختلفين ، كما في تشبيه الشقيق .<sup>(٣)</sup>

وزاد الخطيب عليهما بذكر المركب الحسي ، حيث قال : « إن من بديع المركب الحسي ما يجيء في الهيئات التي تقع عليها الحركة ، ويكون على وجهين : أحدهما : أن يقرن بالحركة غيرها من أوصاف الجسم كالشكل ، واللون ، كما في

(١) المفتاح ص ١٤٠ ، ١٤١ ، التلخيص ص ٢٢٧ ، ٢٢٨ .

(٢) المفتاح ص ١٤٣ ، التلخيص ص ٢٤٢ وما بعدها .

(٣) المفتاح ص ١٤٣ ، ١٤٤ ، التلخيص ص ٢٥٣ ، ٢٥٤ .



قوله : والشمس كالمرآة في كف الأشل . والثاني : أن تجرد الحركة عن غيرها ،  
ومثل له بقول الشاعر :

وكأن البرق مصحف قار فانطباقتا مرة وانفتاحا

وقد يقع التركيب في هيئة السكون ، كما في قوله في صفة الكلب : يقعى جلوس  
البدونى المصطفى وقد نقل الخطيب ذلك كله من الإمام عبد القاهر .<sup>(١)</sup>

النوع الثالث في غرض التشبيه ، والذي يعود على المشبه :

إن الإيجي ، والخطيب ، حاولا الالتزام بالسكاكى في هذا البحث ، فقد اتفقا  
في أغراض التشبيه التي تعود على المشبه ، ويبدو أن الخطيب أكثر التزاما فيها  
بالسكاكى ، إذ الإيجي أوجز في الأمثلة ، وجهى « الاستطراف » فقط . أما الخطيب  
فقد ذكر الأغراض مع أمثلتها ، إلا أنه ذكر مثلا « لبيان إمكانه » بقول الشاعر :

فإن تفق الأنام وأنت منهم فإن المسك بعض دم الغزال

وأخذ الخطيب التمثيل من عبد القاهر ، والسكاكى لم يذكر البيت ، وإنما أشار  
إليه بقوله : كحال المسك الذى هو بعض دم الغزال .<sup>(٢)</sup>

وزاد عليها بزيادة حميدة أخرى ، وهى أن الأغراض الأربعة - بيان إمكانه ،  
وحاله ، ومقدارها ، وتقريرها ، تقتضى أن يكون وجه الشبه أتم ، وهو به  
أشهر .<sup>(٣)</sup> وهذه الزيادة من الشيخ كذلك . وإلى هنا نرى كيف كان الخطيب  
مستقلا لمنهجه إلى حد ما عن أصله ، ورأينا من أين استمد هذه الزيادات ، لكن رأينا  
الإيجي يلتزم بما اختطه السكاكى ، وإن مال إلى الإيجاز ، والحذف ، وفاء بحق  
الإختصار .

أغراض التشبيه التي تعود على المشبه به :

سلك الإيجي فيه مسلك السكاكى حتى وافق في تمثيل التشابه ، وخالف مع  
الخطيب في الأمثلة لنوعين من الغرض ، وهما إيهام أنه أتم من المشبه ، وإظهار الإهتمام  
به . وحذف الإيجي تسميته باظهار المطلوب ، كما ذكره الخطيب إتباعا للسكاكى

(١) أسرار البلاغة ص ٢٩ - ٣٥ ، التلخيص ص ٢٥٥ - ٢٦٠ .

(٢) الأسرار ص ٢٣٥ ، المفتاح ص ١٤٥ ، التلخيص ص ٢٦٣ .

(٣) التلخيص ص ٢٦٥ ، المفتاح ص ١٤٦ .

وذكر شيئا آخر لم يذكره الإيجي ، والسكاكي توضيحا لما سبق في بحث التشبيه ، حيث قال : « إن كل ما ذكرته إذا أريد إلحاق الناقص حقيقة أو ادعاء بالزائد ، فإن أريد الجمع بين شيئين في أمر فالأحسن ترك التشبيه ، ومثل للتشابه بقول الشاعر : تشابه دمعى إذ جرى ومدامتسى فمن مثل ما في الكأس عيني تسكب فوالله ما أدري أبالخمر أسبلت جفوني أم من عبرتي كنت أشرب<sup>(١)</sup> » وزاد الخطيب عليهما بتقسيم التشبيه باعتبار طرفيه : إما مفرد بمفرد ، وهما غير مقيدان أو مقيدان ، أو مختلفان ، وإما مركب بمركب ، وإما مفرد بمركب ، وإما مركب بمفرد ، ومثل لكل نوع منها . وهذه التقسيمات اقتبسها الخطيب من ابن الأثير<sup>(٢)</sup> .

وبتقسيم آخر باعتبار تعدد طرفيه ، فقال : إما ملفوف ، أو مفروق ، وإن تعدد طرفه الأول ، فتشبيه التسوية . وإن تعدد طرفه الثاني فتشبيه الجمع . وبتقسيم آخر باعتبار وجهه فقال : إما مجمل ، وهو ما لم يذكر وجهه . « وبين الظاهر منه ، والخفى - وإما مفصل ، « وهو ما ذكر وجهه » وذكر الأمثلة للجميع . وهذه التقسيمات ، والأمثلة مقتبسة من عبد القاهر<sup>(٣)</sup> وهذه زيادات حسنة ، وإن كانت لاتزيد الدراسة عمقا ، وإنما تقتصر جدواها على الضبط ، والاستقصاء لألوان التشبيه ، وفروعه .

#### النوع الرابع في حال التشبيه :

سلك الإيجي مسلك السكاكي في التشبيه القريب وذكر مقدماته التي ذكرها السكاكي ، ومثل له بأمثلة السكاكي . أما الخطيب فقد عرف القريب بتعريف غير تعريفه ، وذكر بعض مقدماته ، وحذف بعضها ، مثل أن ميل الناس إلى الحسيات أتم باعتبار أنها مهيأة لها بالحس المباشر ، ومثل « أن النفس لما تعرف أقبل منها بغيره » ، ومثل « أن الجديد ألد لديها من المعاد » ، وذكر في سببه قربه « أن وجهه ظاهر في بادي الرأي لكونه أمرا جمليا » وزاد عليهما بتمثيل « لتكرره على الحس »<sup>(٤)</sup> وهذه زيادات حسنة أخذها عنه متأخرو البلغاء .

(١) المفتاح ص ١٤٧ ، التلخيص ص ٢٦٨ .

(٢) المثل السائر ج ٢ ص ١٣١ ، التلخيص ص ٢٦٩ وما بعدها .

(٣) الأسرار ج ١ ص ٢١٩ ، التلخيص ص ٢٦٩ - ٢٧٧ .

(٤) المفتاح ص ١٥٠ ، التلخيص ص ٢٧٨ - ٢٨٣ .

### التمثيل :

وافق الإيجي السكاكي في تعريفه ، وتمثيله ، لكن الخطيب خالف السكاكي في تعريفه ، ويرى أنه لا يحتاج في تعريفه إلى قيد «وصف حقيقى» . وقد ذكره السكاكي ، والإيجي .<sup>(١)</sup> وهذا خلاف جوهرى يدل على استقلال الخطيب أمام الأصل الذى يستقى منه ، وقد سادت فكرته عن تشبيه التمثيل عند كافة البلغاء بعده ، وهو لم يسبق إليه بهذا المعنى .

### الغريب :

وقد عبر الإيجي بقوله «وبعدہ بخلافه» . واختصر الكلام في الغريب أيما اختصار ، فلم يذكر مواضع الغرابة البتة ، وإنما قال : «وبعدہ بخلافه» اكتفاء بما قاله في القريب ، غير أنه ذكر مثالا جديدا لم يذكره السكاكي ، والخطيب ، وهو قول الشاعر :

ونارنجها بين الففصون كأنها شمس عقيق في سماء زبرجد  
أما الخطيب فقد ذكر جميع المواضع إلا موضعا واحدا مع مثاله ، ولم يذكر الأمثلة لكثرة التفصيل ، وقلة التكرار . ثم أضاف إلى السكاكي بيان مراده بالتفصيل ، حيث قال : «والمراد بالتفصيل أن تنظر في أكثر من وصف ويقع على وجوه... الخ . وهذه الزيادة مأخوذة من كلام الشيخ<sup>(٢)</sup> ثم زاد عليهما ذكر بعض التصرفات في القريب بما يجعله غريبا فقال : «وقد يتصرف في القريب بما يجعله غريبا كقوله :

لم تلتق هذا الوجه شمس نهارنا إلا بوجه ليس فيه حياء  
ويسمى هذا التشبيه «المشروط» .<sup>(٣)</sup> .

ونلاحظ أن إيجاز الإيجي هنا إيجاز محل ، فإو كان هدفه هو تنمية الذوق ومران القرينة على جيد الأساليب لكان المقام هنا أنسب المقامات لسرد الأمثلة وتحليلها كما فعل عبد القاهر ولكن هدف الإيجي بمعزل عن كل ذلك . وقد أحسن الخطيب

(١) المفتاح ص ١٤٨ ، التلخيص ص ٢٧٤ .

(٢) المفتاح ص ١٥٠ ، التلخيص ص ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، الأسرار ١ ص ٣٦٣ و ٢ ص ١٥ .

(٣) التلخيص ص ٢٨٥ - ٢٨٨ ، المفتاح ص ١٥١ .

حين اقتبس من الجرجاني بعض آرائه وأمثله ، وإن كان لم يشبع نعمة الطالب ، وربما كان ذلك لالتزامه بالتلخيص كما عنون كتابه .

ثم أضاف الخطيب إلى السكاكي تقسيما آخر باعتبار أدواته ، إلى مؤكد ، وغير مؤكد ، ومرسل ، وباعتبار الغرض ، إلى مقبول ، ومردود ، وعرف كل نوع منها ، ومثل لكل منها .<sup>(١)</sup> .

#### النوع الخامس : في صيغة التشبيه :

وهذا النوع باعتباره نوعا خامسا زيادة على السكاكي لأن السكاكي حصر بحث التشبيه في أربعة أنواع ، وذكر محتويات هذا النوع بعد نهاية مبحث التشبيه ، أوجز الإيجي الكلام في هذا النوع لكنه حاول أن يلتزم بالسكاكي غير أنه زاد عليه بأنه « قد يترك وجه الشبه استغناء عن ذكره دفعة قوية » وهذه الزيادة تفهم من كلام السكاكي عند دراسته ، وربما عول على تبيان ذلك من تقسيمه للتشبيه من حيث ذكر مراتب التشبيه مع بيان الأفضلية ، أما الخطيب فقد حذف هذا البحث<sup>(٢)</sup> .

#### مراتب التشبيه :

اتفق الإيجي ، والخطيب ، مع السكاكي ، في مراتب التشبيه ، إلا أن الإيجي ، والخطيب اختارا طريق الاختصار ، ثم الخطيب جعل لمراتبه « خاتمة » فذكرها فيها .<sup>(٣)</sup>

#### نتيجه :

ذكر الإيجي فيه أن التشبيه يجري في التضاد كما يجري في التباين ، ومثل له بأمثلة السكاكي ، واتفق معه الخطيب في هذا البحث إلا أنه أكثر التزاما بالسكاكي من الإيجي . وذكر الخطيب ، أدوات التشبيه تحت هذا العنوان ، وقال : « وأداته الكاف ، وكان .... الخ »<sup>(٤)</sup> وهنا نراها يجتديان خطي السكاكي على تفاوت طفيف بينهما كما نرى شخصية الخطيب أظهر وأوعى ، وهذا يعزز حكمنا السابق .

(١) المفتاح ص ١٥١ ، التلخيص ص ٢٨٥ - ٢٨٨ .

(٢) المفتاح ص ١٥١ ، التلخيص ص ٢٨٥ - ٢٨٨ .

(٣) المفتاح ص ١٥١ ، التلخيص ص ٢٨٩ .

(٤) المفتاح ص ١٥١ ، التلخيص ص ٢٦٢ .

## الحقيقة والمجاز :

عرف السكاكى الحقيقة بثلاثة تعريفات ، وقسمها إلى لغوية ، وشرعية ، وعرفية ، ثم عرف المجاز ، وبين مناسبة تسمية الحقيقة ، والمجاز ، من جهة اللغة . ثم قسم المجاز إلى خمسة أقسام ( وذكر علاقات المجاز اللغوى المعنوى المفيد والخالى عن المبالغة فى التشبيه ) وهو ما يسمى بعد بالمجاز المرسل - ومثلها كلها وذكر المجاز اللغوى الراجع إلى حكم الكلمة فى الكلام ، وهو مجاز الحذف والزيادة كما عرف بعد . ثم عرف المجاز العقلى وساق أمثله منوعا إياها بحسب القرينة ثم قال « فالذى عندى هو نظم هذا النوع فى سلك الاستعارة بالكتابة بجعل الربيع استعارة بالكناية تشبيه الفاعل المجازى بالفاعل الحقيقى بوساطة المبالغة فى التشبيه .

أما الإيجى فقد ، عرف الحقيقة بغير تعريف السكاكى لكنه وافقه فى أقسامها ، وفى اشتقاق الحقيقة والمجاز ، بيد أنه لم يقسم المجاز إلى الأقسام الخمسة التى ذكرها السكاكى . وذكر الكناية ضمن هذا البحث ، ثم ذكر ضابط المجازية بقوله : « فى المجاز لا بد من تصرف فى لفظ ، وفى معنى من زيادة ، أو نقصان ، أو نقل ، والنقل المفرد ، أو المركب . فجعل هذه الأقسام ، أربعة فى اللفظ ، وأربعة فى المعنى .

**وجوه التصرف الأربعة فى اللفظ :** بالزيادة ، بالنقصان ، بالنقل لمفرد ، بالنقل لتركيب . ذكر الإيجى فى هذا البحث ما ذكره السكاكى فى بحث المجاز اللغوى الراجع إلى حكم الكلمة فى الكلام مع أمثله ، وجعل صنيع الاستثناء من المجاز إتباعا للسكاكى ، وزاد عليه بتمثيله نحو : عشرة إلا ثلاثة ، فهو مجاز عن السبعة . ولا أدرى كيف يستقيم هذا المثال على مفهوم المجاز .

كما ذكره ، فحديث النقل هنا لا وجه له ، فإذا كان ولا بد من إخراج مثل هذا الأسلوب من الحقيقة فما أحرأه أن يلحق بالكناية إذ ذكر الشىء وأراد غيره أو لازمه . ثم فصل القول فى الوجه الرابع من الوجوه الأربعة ، وهو بالنقل لتركيب ، ومثل له بقوله « أنبت الربيع البقل » إذا صدر ممن لا يعتقد ذلك ، ولا يدعيه مبالغة فى التشبيه ، إذ لو كان ممن يعتقد لكان حقيقة ، ولو كان من يدعى المبالغة فى التشبيه كان مجازا فى المعنى ، وبين أنه قيل : « بل هو مجاز عقلى » ، لأنه أثبت حكما غير ما عنده ليدل به على ما عنده ويميزه عن الكذب وجود القرنية الدالة على المراد ، لكن الإيجى ها هنا يسهو عن مذهب عبد القاهر ، إذ يحمل عليه القول بأنه مجاز لغوى ،

وقد اجتهد عبد القاهر ما وسعه الاجتهاد في إثبات أن مثل هذا التركيب مجاز عقلي ، إذ كانت اللغة لم تأت لاثبات أو نفي ، فإذا حدث التجوز في ذلك الإثبات فهو البعيد عن اللغة وقواعدها ، وهذا النوع سماه السكاكي المجاز الحكمي .<sup>(١)</sup> كما يلفتنا ، أن الإيجي قد نظر إلى المثال الأنف باعتبارين ، فإذا أريد التشبيه ، والمبالغة ، كان استعارة بالكناية على ما أصل ورجح السكاكي ، وإذا لم يراد أن مجازا عقليا ، حيث يعتبر النقل من الفاعل إلى المفعول ، ونحوه ، على اعتبار ملابسة الفعل دون إرادة تشبيه ، أو مبالغة ، ولا ندري هل كان يفسر بذلك مذهب السكاكي في تخرج هذا المثال ، أو استحدث رأيا يخالف به أصله ، وعلى أية حال ، فإننا لانعرف للسكاكي هذا التفصيل ، فتأويل المثال على ما رجح هو نفس تأويل الاستعارة بالكناية بلا فرق وخالف الخطيب السكاكي في تعريف الحقيقة العقلية ، وأخرج المجاز من تعريفها ، وقال : « دلالة المجاز بقريئة » . ثم اعترض على السكاكي بقوله : بأنه « أول القول بدلالة اللفظ لذاته » . وقسم المجاز إلى المفرد ، والمركب . وعرف المجاز المفرد إضافة إلى السكاكي ، وذكر أن المجاز لا بد له من العلاقة ، لتلا يدخل فيه الغلط ، والكناية . ثم قسمه إلى لغوي ، وشرعي وعرفي . ثم قسم العرفي إلى خاص ، وعام ، ومثل لكل نوع منها . وهذا لم يفعله السكاكي والإيجي .<sup>(٢)</sup> .

ثم عرف المجاز المرسل ، والاستعارة ، وزيادة على السكاكي . وبين علاقات المجاز المرسل باعطاء تسمية لكل مثال ، مستخدما أمثلة السكاكي . وزاد عليه ، وعلى الإيجي ، بالعلاقات الآتية بأمثلتها : الكلية ، وما كان عليه ، والمحلية ، والحالية ، والآلية ، وما يؤول إليه ، وأخذ له مثال السكاكي والإيجي « إنما يأكلون في بطونهم نارا »<sup>(٣)</sup> وجعل فصلا مستقلا للمجاز بالحذف حيث قال : « وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها بحذف لفظ ، أو زيادة لفظ وذكر أمثلة السكاكي مع تحديد حذف الكلمة في كل تمثيل ، وهذا ما سماه السكاكي المجاز اللغوي الراجع إلى حكم الكلمة في الكلام . وجعل الخطيب الحقيقة العقلية ، والمجاز العقلي ، من مباحث علم المعاني ، والسكاكي تكلم عليهما في علم البيان ، وأنكر السكاكي المجاز العقلي بعد أن تكلم عليه ، ومثل له وذكر مسائله . فالخطيب يرى أن المسمى

(١) المفتاح ص ١٥٥ - ١٦٩ .

(٢) المفتاح ص ١٥٢ ، ١٥٣ ، التلخيص ص ٢٩٢ - ٢٩٥ .

(٣) المفتاح ص ١٥٥ - ١٥٦ ، التلخيص ص ٢٩٥ - ٢٩٩ .

بالحقيقة العقلية ، والمجاز العقلي ، هو الاسناد لا الكلام ، فقال : « ومنه حقيقة عقلية ، ومنه مجاز عقلي » بعكس السكاكي الذي يرى أن المسمى بهما ، هو الكلام لا الاسناد ، ورد عليه الخطيب ، وبين سبب ذكره في مباحث علم المعاني بقوله « إنما لم نورد الكلام في الحقيقة ، والمجاز العقليين ، في علم البيان لدخوله في تعريف علم المعاني ، دون تعريف علم البيان »<sup>(١)</sup> .

أما مدار الحقيقة العقلية ، والمجاز العقلي فهو الإسناد وقد نقله الخطيب عن ابن الحاجب الذي نقله عن الشيخ ، وهو قول الزمخشري<sup>(٢)</sup> .

ثم عرف الخطيب المجاز العقلي ، وخالف السكاكي في تعريفه ، وذكر ملايسات شتى له ، وأقسامه الأربعة ، من حيث طرفاه حقيقتان ، أو مختلفان ، وبين معرفة حقيقته ، إما ظاهرة وإما خفية ، ورد على السكاكي فكرته أن المجاز العقلي هو استعارة بالكناية ، بقوله : « وفيه نظر لأنه يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى : « عيشة راضية » صاحبها ، وألا تصح الإضافة في نهاره صائم لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه وألا يكون الأمر بالبناء لهامان ، وأن يتوقف نحو : أبيت الريح البقل على السمع ، واللوازم كلها منتفية ، ولأنه ينتقض بنحو : نهاره صائم ، لاشتاله على ذكر طرفي التشبيه »<sup>(٣)</sup> .

وبهذا الاستقصاء المستوعب ، والتفريع الذي ألم بأطراف الباب ، ثم عرج على التفاصيل يناقش أحكام سلفه ، ويصدر حكمه المرتضى ، يرينا كيف كان الخطيب أوسع باعا في التنقيب ، والتوسع ، والتشديد ، لا غرو أن يكون العلماء بعده في هذا المجال غالبا يستقون من مواهبه .

### الأصل الثالث : في الاستعارة :

جعل الإيجي لهذا الفصل مقدمة ، وتقسيمات ، وخاتمة ، وجعل المقدمة في تعريف الاستعارة وفي أنها مجاز لغوي ، أو عقلي ، واختار تعريفا لها من تعريفات السكاكي .<sup>(٤)</sup> وقد نوع الأمثلة ليستوعب التعريف ، أما الخطيب فقد عرفها

(١) المفتاح ص ١٦٦ ، التلخيص ص ٤٤ ، الإيضاح ص ١٠٨ .

(٢) شروح التلخيص ص ٢٤٧ .

(٣) المفتاح ص ١٦٦ - ١٦٨ ، التلخيص ص ٤٤ - ٥٣ .

(٤) المفتاح ص ١٦٣ .

ضمن تعريف المجاز ، فقال في المجاز : «الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب» «وأضاف بأنه إن كانت العلاقة مشابهة فاستعارة» .

فالإيجي أوجز البحث كعادته ، بيد أنه لم يخرج عن منهجه الأصلي في تقسيماته ، وتمثيلاته ، والخطيب أكثر اتساعا من الإيجي .

وزاد الخطيب على السكاكي ، والإيجي مثالين للاستعارة التحقيقية<sup>(١)</sup> . ولم يتعرض الخطيب لمذهب الإمام عبد القاهر في الاستعارة ، بأنها مجاز لغوي ، أو عقلي ، وقد ذكره الإيجي إتباعا للسكاكي<sup>(٢)</sup> وربما كان الخطيب محيلا في ذلك على ما سبق أن قرره بجعلها نوعا من المجاز اللغوي ، وذلك كما سلف في تعريفه للمجاز . وحذف الخطيب بيان نظرية من قال : إنها مجاز لغوي ، وقد ذكره الإيجي إتباعا لأصله<sup>(٣)</sup> ولم يحقق الإيجي معنى التسمية بالحقيقية ولاوجه تقسيمها إلى حسية ، وعقلية ، كما فعله السكاكي ، والخطيب<sup>(٤)</sup> .

تقسيمات : ذكر فيها الإيجي تقسيم الاستعارة باعتبار الطرفين ، إتباعا للسكاكي إلى تحقيقية وتصريحية ومكنية وتمثيلية ، وجعل التهكمية ، التلميحية ، من التحقيقية ، أما الخطيب فقد شاركهما في التقسيم لكنه زاد عليهما شيئا من التفصيل ، وهو أنه قسم الاستعارة باعتبار الطرفين إلى وفاقية ، وعنادية كذلك وجعل منها التهكمية «والتلميحية»<sup>(٥)</sup> .

### الاستعارة التمثيلية :

إن الاستعارة التمثيلية عند الإيجي ، والسكاكي ، هي المجاز المركب عند الخطيب . وحذف الإيجي أن الأمثال التي ترد على سبيل الاستعارة ، لا يجد التغيير إليها سبيلا<sup>(٦)</sup> ومتى فشا استعمالها على سبيل الاستعارة سميت مثلا . وقد ذكره الخطيب في بحث المجاز المركب ، بخلاف السكاكي ، فإنه ذكره في بحث التشبيه

(١) المفتاح ص ١٥٦ - ١٥٨ ، التلخيص ص ٣٠٠ - ٣٠٦ .

(٢) المفتاح ص ١٥٧ ، التلخيص ص ٣٠٣ - ٣٠٧ .

(٣) المفتاح ص ١٥٨ ، التلخيص ص ٣٠٣ - ٣٠٧ .

(٤) المفتاح ص ١٥٨ ، التلخيص ص ٣٠٠ .

(٥) المفتاح ص ١٥٨ ، ١٥٩ ، التلخيص ص ٣٠٨ ، ٣٠٩ .

(٦) المفتاح ص ١٥٩ ، التلخيص ص ٣٢٢ وما بعدها .



التمثيل<sup>(١)</sup> وربما كان مكانه هنا هو المكان الطبيعي ، فالاستعارة التمثيلية هي التي تعد مثلا ، وليس تشبيه التمثيل .

التبعية : حاول الإيجي ، والخطيب ، الالتزام بالسكاكي فيها ، حيث ذكرا متعلقات الفعل مستخدمين أمثله ، لكن الخطيب زاد عليهما التمثيل لحرف الجر وبتفسير الآية الكريمة «فَأَلْفَقَطَهُمْ أَهْلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا» التي هي تمثيل للام التعليل ، وتلك زيادة حسنة يقتضيها المقام . فالخطيب هنا أكثر اتساعا والإيجي أكثر به التزاما . وحذف الخطيب تبيان وجه كون الاستعارة التبعية في الحروف تجرى في متعلقات معانيها الكلية ، ثم تنتقل إلى المعاني الجزئية التي تدل عليها الحروف ، إذ لا تدل الحروف على معان في نفسها ، فضلا عن أن تدل على معان كلية .<sup>(٢)</sup> كما حذف مذهب عبد القاهر في جعل التبعية من الممكني عنها<sup>(٣)</sup> .

تبييه :

بين الإيجي فيه أن الاستعارة تجرى في الفعل على ألوان دلالاته جميعا ، فهو يدل أصلا على الزمان ، والحدث ، والنسبة ، وقد يتجرد للدلالة على الزمان ، مثل «كان وسائر الأفعال الناقصة من أخواتها ، كما يتجرد للدلالة على الحدث ، مثل «نعم ، وبس» والاستعارة تجرى في هذه المعاني ، ففي الأول «النسبة» كقولنا : هزم الأمير الجند ، وفي «الزمان» و«نادى أصحاب الجنة أصحاب النار» أى ينادى ، وفي الحديث «فبشرهم بعذاب أليم» ، أى توعدهم ، ثم أشار إلى أدراج السكاكي التبعية في الممكنية ، وساق النص الدال على هذا الحمل . وهذا التفصيل مما انفرد به الإيجي ، دون صاحبيه ، وهي ملاحظة دقيقة جدية بالإعتبار ، ودالة في الوقت ذاته على أن الإيجي كان يصل إلى مرحلة الاجتهاد في البلاغة أحيانا ، وإن جاء هذا الاجتهاد ممتزجا بدراسة النحو والمنطق جميعا<sup>(٤)</sup> .

تقسيم الاستعارة، إلى مجردة، ومرشحة. أوجز الإيجي في هذا البحث كلام السكاكي واكتفى بمثال واحد للتجريد ، والترشيح - ليس من أمثلة السكاكي

(١) المفتاح ص ١٤٩ ، التلخيص ص ٣٢٤ .

(٢) المفتاح ص ١٦١ وما بعدها ، التلخيص ص ٣١٤ - ٣١٦ .

(٣) المفتاح ص ١٦١ - ١٦٣ ، التلخيص ص ٣١٤ - ٣١٦ .

(٤) المفتاح ص ١٥٦ وما بعدها ، التلخيص ص ٣٠٠ وما بعدها .

وهي أمثلة لا تكاد تأتي على لسان بلاغي ، وإنما ذكرها لتوضيح القاعدة ، ولعل هذا مادعا غيره إلى العزوف عن ذكرها .

أما الخطيب فقد وافق السكاكي في هذا البحث ، حيث ذكر في تعريف كل منها تعريف السكاكي إلا أنه استخدم أمثلة ابن مالك فهنا الخطيب أكثر منهجية بأصله<sup>(١)</sup> .

الخلاصة : وفيها تنبيهات ، ذكر فيها قرنية الاستعارة ، وحسن الاستعارة ، وأنواع الاستعارة والسكاكي ذكر قرنية الاستعارة في مبحث الاستعارة التحقيقية ، والخطيب ذكرها بعد بيان أن الاستعارة مجاز لغوي ، أو عقلي .

### حسن الاستعارة :

التزم الإيجي ، والخطيب ، في حسن الاستعارة بالسكاكي ، إلا أن الخطيب أضاف إليهما بمثال فيه تشبيه لا يكون وجه الشبه بين الطرفين فيه جليا ، وأن التشبيه أعم محلا من الاستعارة وأنه إذا قوى الشبه بين الطرفين حتى اتحدا ، كالعلم ، والنور ، لم يحسن التشبيه ، وتعينت الاستعارة . وحذف الخطيب أنه تحسن التخيلية بحسن المكنية تبعا ، وأحسن ما تأتي إذا كانت في أسلوب المشاكلة<sup>(٢)</sup> .

وبعد هذه الجولة في رحاب الاستعارة ، ذلك الركن الهام من أركان علم البيان نجد أن الفرسان الثلاثة ، قد جالوا ، وصالوا ، كل على منهاج ، ونلاحظ - على العادة - أن الخطيب كان أكثر تفريعا ، وأقل التزاما للأصل من صاحبه ، وإن كنا لم نعدم أن نجد شذرات من الابتعاد عند الإيجي ، استنتجنا منها أنه لم يكن أقصر باعا ، ولا أضعف وسيلة إلى الدراسات البلاغية المستقلة ، بيد أن ما قيد خطواته في مختصره هذا أنه التزم بالمنهجية الصادقة ، فتابع أصله متابعة تامة ، أو كالتامة كما تعودنا منه في غير هذا الباب .

### الاستعارة فرع التشبيه فأنواعها كأنواعه :

قدم الخطيب لهذا التقسيم بتقسيم آخر زاده عليهما ، وهو أن الاستعارة باعتبار الجامع قسمان أحدهما : أن الجامع داخل في مفهوم الطرفين ، والثاني : غير داخل في

(١) المفتاح ص ١٥٦ وما بعدها ، التلخيص ص ٣١٦ - ٣٢٢ ، المصباح ص ٦٦ ، ٦٧ .

(٢) المفتاح ص ١٦٤ ، والتلخيص ص ٣٣٤ ، ٣٣٥ .

مفهومهما . وقد اقتبس الخطيب هذا التقسيم ، وأمثله ، من الإمام عبد القاهر (١) . ثم قسمها تقسيما آخر إلى عامية أو خاصية ، وهى الغريبة . وبين أن الغرابة قد تكون فى نفس الشبه ، وقد تحصل بتصرف فى العامية ، ثم ذكر أقسام الاستعارة التى ذكرها الإيجى والسكاكى ، فيما يتعلق ببناء الاستعارة على التشبيه ، وتفرع أقسامها عن أقسامه ، وأضاف إليهما قسما واحدا ، وهو «مختلف» أى بعضه حسى ، وبعضه عقى . وقد أهمل الإيجى إتباعا للسكاكى هذا النوع لندرة وقوعه . وكذلك اختلف الخطيب مع السكاكى والإيجى فى تمثيل النوع الأول ، «حسى لحسى بوجه حسى» وأعرض عن تمثيل السكاكى ، وهو قوله تعالى : «واشتعل الرأس شييا» لأنه إما استعارة بالكناية بالجامع العقى ، أو استعارة تصرىجية ، عنده ، كما اختلف معه فى تحديد المستعار له فى قوله تعالى : «وَأَيَّةٌ لَهُمْ اللَّيْلُ نَسَلَخْنَا مِنْهُ النَّهَارَ» (٢) فنجد نفس الظاهرة من زيادة ملحوظة عند الخطيب ، كما أنه أدق فهما وتوجيها فى الآيتين جميعا ، إذ كان الوجه فى الآية الأولى عقليا محضا ، فليس هناك مناسبة حسية بين بياض الشيب ، واحمرار اللهب ، وفى الآية الثانية كذلك ، حيث أن المراد حلول الليل غب زوال ضوء النهار تماما ، كما يفصل الجلد الذى ينتزع من الشاة ، فالجلد هو الذى يزال ، وكذلك النهار .

### الاستعارة بالكناية :

خالف الخطيب السكاكى فى تعريفها ، وتحديد مفهومها ، بأن التشبيه فيها مضمرة فى النفس ، وسمها تشبيها قصدا ، لأنه يرى أن كلمة «النية» فى مثل «أنشبت النية أظفارها» مستعملة فى معناها الحقيقى ، وهى من أجل ذلك تدخل فى باب التشبيه ، وهذا التشبيه يسمى استعارة بالكناية ، أما لازمه وهو الأظفار فاستعارة تخيلية ، وكأن الاستعارة بالكناية فى مفهوم السكاكى لا تدور فى مصطلح الاستعارة المفهوم ، لأن المشبه مرادا به حقيقته ، وليس مرادا به المشبه به ، فلا تكون هناك استعارة ، إذ يرى السكاكى فيها أن يذكر فيها المشبه مرادا به المشبه به بعد ادعاء دخول الأول فى جنس الثانى ، وكأن الخطيب يرى أنه تكلف بعيد لا يعنيه المتكلم بهذه العبارة .

(١) المفتاح ص ١٥٦ وما بعدها ، التلخيص ص ٣٠٩ - ٣١٢ ، الأبرار ١ ص ١٤٨ .

(٢) المفتاح ص ١٦٤ ، ١٦٥ ، التلخيص ص ٣٠٨ - ٣١٤ .

أما الإيجي فقد وافق السكاكي في هذا الصنيع<sup>(١)</sup> .  
ولاشك أن الخطيب كان أقرب في التصور لروح الأسلوب ، فليس ثمة ادعاء  
واتحاد قصدهما الشاعر من وراء هذا التعبير ، وإن كان ادخال مثل هذا الأسلوب في  
باب الاستعارة مما لا يقبله المنهج الصحيح على علاقة بعد أن اتفقنا على مفهوم التشبيه  
والاستعارة بما يحدد مكان هذا الأسلوب في التشبيه .

وعقد الخطيب فصلا ملأه باعتراضاته على السكاكي بأدنا باعتراضه على  
تعريف السكاكي للحقيقة اللغوية ، ثم عرض لما قد يفهم من كلامه أنه أدخل  
الاستعارة التمثيلية في الاستعارة التحقيقية التي تجرى في المفردات لافي المركبات ،  
ووقف عند تسميته قرينة المكنية استعارة تخيلية ، وقال : إن هذا تسعف لا تدعو إليه  
حاجة ، ثم اعترض على ما ذهب إليه السكاكي في الاستعارة المكنية من أن المشبه يراد  
به المشبه به ادعاء ، واعترض عليه أخيرا بأنه رد التبعية في الأفعال إلى المكنية .

أما الاعتراض الأول فلم يفض إلى نتيجة تؤثر في الدراسة فلم يحدث أن اختلفا  
على أسلوب من الأساليب ، أهو من الحقيقة أم من المجاز ، بناء على اختلافهما في  
مفهومهما ، وكذلك الاعتراض الثاني ، فقد اتفقا على صورة الاستعارة ، وإن كان  
الخطيب يعم بالتمثيلية الاستعارة المركبة ، ويخصها السكاكي بالعقليات منها أى من  
المركبة .

أما الاعتراض الثالث فهو اعتراض جوهرى ، إذ يترتب عليه أن يعد السكاكي  
قرينة المكنية مجازا باستعمال الشيء في غير موضعه ، بينما عدها الخطيب حقيقة ،  
واللما صحت قرينة إذا كان يراد بها غير معناها الوضعى . أما كون المراد في  
الاستعارة المكنية يراد به المشبه به ادعاء أم حقيقة ، فهو من إمعانهم الجدلى الذى  
لا تنتج عنه اعتبارات بلاغية ، فهكذا ورد أسلوب المكنية ، أما كيفية تحليلها  
والالحاح على هذا التحليل إلى مدى يبلغ في الفلسفة ما بلغوا فلن يغير من حقيقتها  
ولا من أسلوبها شيئا . ويأتى الاعتراض الأخير ، ونلاحظ كذلك أنه لا يؤثر على  
أسلوب التبعية في قليل أو كثير ، وإن كان اعتراض الخطيب على أصله لا وجه له من  
الصحة حيث انتقض عليه أصله من لزوم ورود المكنية ، والتخيلية معا . وليس هذا  
الاعتراض والجدل فيه مما يمس البلاغة كما أسلفنا .

(١) المفتاح ص ١٧٠ - ١٧٤ ، التلخيص ص ٣٢٧ - ٣٤٩ ، المصباح ص ٧١ .

### الأصل الرابع في الكناية :

وافق الإيجي ، السكاكي في تعريف الكناية ، وتقسيمها وأمثلتها ، غير أنه حذف الفرق بين قولهم : « طويل نجاده ، وطويل النجاد ، كما فرق بينهما الخطيب ، والسكاكي ، أما الخطيب فقد خالف السكاكي في تعريفها ، وفي الفرق بينها ، وبين المجاز ، حيث أشار السكاكي إلى هذا أن في الكناية انتقالا من الملزوم إلى اللازم ، أما المجاز فهو انتقال من اللازم إلى الملزوم » وقد رد الخطيب على نظرية السكاكي تلك بقوله : « إن اللازم ما لم يكن ملزوما لم ينتقل منه ، وحينئذ يكون الانتقال من الملزوم » فلا يتحقق الفرق بينهما . وزاد الخطيب عليهما بتقسيم « المطلوب بها غير صفة ولا نسبة » إلى ماهي معنى واحد ، وماهي مجموع معان . وتقسيم « المطلوب بها صفة » إلى قرينة واضحة ، أو خفية ، وبعيدة ، وقد أخذ هذا التقسيم من ابن مالك ، ولم يذكر الخطيب والإيجي قسما رابعا لها ، ذكره السكاكي ، وهو أن يكون المطلوب بالكناية « الوصف ، والتخصيص » معا ، فلعلهما أهملتا هذا النوع لأنه ليس فيه كناية واحدة ، وإنما كناتان .<sup>(١)</sup>

ولانكاد نلمس فارقا بين الثلاثة ، في هذا الباب من ألوان البيان ، فإذا تجاوزنا التعريف وتفسير بعض الأمثلة ، والاختلاف على التسمية ، وفارق ما بينها ، وبين المجاز ، وجدنا الاتحاد يكاد يكون تاما بينهم .

### تذييل :

ثم ساق الإيجي تذييلا عاما عرض فيه تعريف لبلاغة ، ومراتبها ، والفصاحة ، وشرائطها وأقسامها ، وقد تابع السكاكي فيما ساق من تعريفهما ، وأمثلتهما .<sup>(٢)</sup> والخطيب درسهما في مطلع كتابه ، وقد كان بذلك أكثر منهجية ، وأسلم طريقا . وحذف الخطيب بحثا علميا وهو إجراء علوم البلاغة في الآية الكريمة « وقيل يا أرض ابلعي ماءك » . وقد بين السكاكي فيها الأغراض البلاغية ، ولطائفها ، مفصلا . والإيجي أشار إليها مجملا ، حيث قال : « فإن شئت فتأمل قوله تعالى ما فيه من لطائفها » .<sup>(٣)</sup>

(١) المفتاح ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، التلخيص ص ٢٤ - ٣٧ .

(٢) المفتاح ص ١٧٧ ، ١٧٨ ، التلخيص ص ٣٤٧ .

(٣) التلخيص ص ٢٤ - ٣٥ ، شروح التلخيص ١ ص ١٢٦ .

وجعل الخطيب الفصاحة في المفرد ، وفي الكلام ، وفي المتكلم ، وعرف الفصاحة في الكلام ، ومثل للضعف ، وللتنافر ، وبين أن التعقيد « هو أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد لخلل ، إما في النظم ، وإما في الانتقال . » ثم بين أن البلاغة « هي مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته » ، وبهذا أشار إشارة إجمالية إلى ضبط مقتضيات الأحوال ، وتحقيق مقتضى الحال<sup>(١)</sup> وبين تفاوت المقامات . ثم بين أن البلاغة راجعة إلى اللفظ باعتبار إفادته المعنى بالتركيب ، وقال : « وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا »<sup>(٢)</sup> وسار الخطيب في بحث الفصاحة على طريقة ابن سنان ، وعبد القاهر ، واستفاد من ابن سنان في هذا البحث أكثر مما استفاد من الإمام عبد القاهر ، وأن ما ذكره الخطيب في التلخيص في بحث الفصاحة هو خلاصة ما اقتبسه من ابن سنان<sup>(٣)</sup> وبهذا الصنيع كان الخطيب أوفى بيانا ، وأعمق بحثا ، وأحسن تنسيقا من صاحبيه ، في هذا الباب ، ولا شك أنه اعتمد أساسا ينتفع به كل الدارسين لهذا العلم في أبحاثهم ، وكفاه هذا جزء ، واعترافا بالفضل ، ولا يؤثر على الاستنتاج أن يكون قد اعتمد على من سلفه بعض الاعتماد ، فإن هذا التفصيل الفذ ، والتقسيم المنسق يعد سبقا يشرف صاحبه ويجعله أهلا للتفضيل على سواه .

## البديع

ان كلا من الخطيب ، والإيجي قد سارا سيرا جديدا في توضيح البديع فقد جعله الخطيب فنا مستقلا ، وعرفه تعريفا علميا ، زيادة على السكاكي ، ودخل الإيجي في الموضوع بصورة فنية ، حيث ربط الكلام اللاحق بالسابق ، فقال : « وبالحرى أن يذيلهما بشيء من علم البديع » ولم يعرفه ، أما السكاكي فقد قال : « وإذ قد تقرر أن البلاغة بمرجعها ، والفصاحة بنوعها مما يكسو الكلام حلة التزيين ، ويرقيه أعلى درجات التحسين فها هنا وجوه مخصوصة كثيرا ما يصار إليها ... الخ »<sup>(٤)</sup> .  
ويلاحظ في دراستهم للبديع أوجه من الاتفاق ، وأوجه من الاختلاف ، ما يمكنه أن نوجز أهمها في :

(١) التلخيص ص ٣٥ .

(٢) سر الفصاحة ص ٤٩ وما بعدها .

(٣) المفتاح ص ١٧٩ .

(٤) المفتاح ص ١٧٩ - ١٨٢ ، التلخيص ص ٣٤٧ - ٤٠٨ .

أنهم اتفقوا منهجيا من حيث أخروه إلى آخر الدراسات البلاغية أى بعد المعانى ، والبيان وليس هذا التأخير اعتباريا ، بل إنه جاء على وزان بناء الكيان ذى الأعضاء التى يتصل أحدهما بالآخر اتصالا سببيا ، وإن تطرقوا بهذا الترتيب إلى بيان القيمة ، كما سيرد فى مواطن الخلاف .

— أنهم قسموه إلى لفظى ، ومعنوى ، واتفقوا على وجه التقسيم ، وعلى أهم الأبواب .

— أنهم حبذوا تقديم المعنى على اللفظ ، ونبلوا تكلف البديع إذا لم يستدعه المعنى ، ويستوجه المقام .

— أنهم لم يحرصوا البديع فيما ذكروه ، بل أجازوا الإضافة إلى أبوابه ، بناء على استقصاء الأساليب العربية .

وإن صرح السكاكى ، والإيجى ، بذلك ، واعتمده الخطيب ضمنا حيث لم يشر إلى بعضه ، ولم يدع أنه استقصى ألوانه ، ثم اختلفوا بعد ذلك اختلافا بينا : فكان السكاكى أكثر تخوفا من التورط فى وضع منزلة البديع حيث أنه أشار إلى أنه من الألوان التى يحسن بها الكلام تماما ، كما وصف المعانى ، والبيان ، وحيث ذكر من ألوانه الإطناب ، والإيجاز والإلتفات وأحال منها على علم المعانى ، وتبعه فى ذلك الإيجى ، وإن لم يحتط فى تقدير منزلة البديع ، فهبط به إلى مستوى أقل من قسميه ، وكان فى ذلك متفقا مع الخطيب ، ومع هذا التشابه بين الاثنين ، فإنه لا ينهض إلى أثبات التأثير ، فرجما كان تأخير عن توارد الخواطر ، وسوء فهم لمرام السكاكى ، من تأخير البديع . ومن وصفه بأنه من محسنات الكلام ، حيث فهما المحسن على نحو ما فهم المتأخرون من هذا الوصف ، وبدليل أن الإيجى لم يستقص من ألوانه إلا ما ذكره السكاكى ، دون إضافة شىء مما ذكره الخطيب ، وكان السكاكى موجزا إلى حد كبير فى ذكر الألوان والاستشهاد لها ، وكان الإيجى متأسبا به فى ذلك ، بل لعله كان أميل إلى الإيجاز على عكس مسلك الخطيب الذى صال ، وجال ، وأضاف ، وفصل . وهذا الصنيع ، وإن كان جانبا به عن منهج التخليص المعروف ، فإنه وضعه موضع الأستاذ به فى دراسة هذا العلم الهام من علوم البلاغة ، حتى ليعد بهذا مرجعا أساسيا فى دراسته ، وقلما خرج المتأخرون على منهجه إلا فى

أشياء لا تدخل في الجوهر ، وقد كانت في غالبها غثة لا غشاء فيها ، أريد منها التفتن ، أو دعوى التجديد ، والابتكار ، وليست منهما في شيء<sup>(١)</sup> .

وقد تحاشى الإيجي ، والخطيب الاستطراق في الدلالة التي عدها السكاكي ، مكملا من مكملات علم المعاني ، وحسنا فعلا .

وقد انفرد الخطيب ، دونهما « ببدعة دراسة الهرقات الشعرية » في ذيل المباحث البلاغية ، وتبعه في ذلك كافة من تلاه من البلاغيين ، ولا نريد أن نقف هنا لنبين موقع هذه البدعة من المنهج وصلتها بالبلاغة ، وإنما نكتفي بالإشارة إلى دلالتها من حيث تأثير الإيجي بالخطيب ، وهي تميل إلى نفى التأثير ، اللهم إلا أن يكون الإيجي قد رأى في اتصالها بالبلاغة رأيا مخالفا ، أو أثر اقتفاء خطى السكاكي كما تستوجه القواعد المنهجية .

#### المطابقة :

اتفق الثلاثة في تعريفها ، لكن الخطيب اختار مذهب التفصيل خروجاً عليهما ، حيث بين مواضع الطباق بأن يكون بلفظين من نوع : اسمين ، أو فعلين ، أو حرفين ، أو من نوعين ، وقسمه إلى قسمين : إيجاب ، وسلب . وتقسيم الطباق اقتبسه الخطيب مع مثاليه من ابن مالك ، ومثال آخر أخذه من أبي هلال العسكري الذي ذكره تحت عنوان السلب ، والإيجاب<sup>(٢)</sup> . وجعل الخطيب من الطباق قول الشاعر :

تروى ثياب الموت حمرا فمأتي لها الليل إلا وهي من سندس خضر  
وقد أخذ الخطيب المقال المذكور من ابن أبي الأصبغ الذي ذكره تمثيلا « للتوهم » وقال : « إنه طباق أو تورية »<sup>(٣)</sup> وهو ما انتهى عند متأخري البلغاء إلى اسم « التدييح » . وبين الخطيب ملحقاته عن طريق الأمثلة ، فقال : « ويلحق به نحو : « أشداء على الكفار رحماء بينهم » . ثم عرف المقابلة وأدخلها في الطباق ، وقد جعلها الإيجي تباعا للسكاكي قسما برأسه من المحسنات المعنوية ، كما اختار الخطيب تفسير الزمخشري للآية « فأما من أعطى واتقى وصدق بالحسنى » وفسر الآية تفسيراً

(١) الصائغين ص ٣٢٢ ، التلخيص ص ٣٤٧ - ٣٥٤ .

(٢) تحرير التحرير ص ٣٥١ ، التلخيص ص ٣٤٧ - ٣٥٤ .

(٣) الكشاف ص ٤٤٣ ، التلخيص ص ٣٤٧ - ٣٥٤ .



بلاغيا متبعاً للزمخشري<sup>(١)</sup> ، وساق قول السكاكي ليذكر زيادته في تعريف المقابلة « ثم إذا شرطت هنا شرطاً هناك ضده » كهاتين الآيتين . وبهذا أصبح تعريف السكاكي أخص من تعريف الخطيب ، أي كل مثال للمقابلة عند السكاكي مثال للمقابلة عند الخطيب ولا عكس<sup>(٢)</sup> .

#### المقابلة :

وقد خالف الإيجي السكاكي في تعريفها دون مثالها<sup>(٣)</sup> . ليس بين الثلاثة - كما نرى كبير فرق سوى ما لجأ إليه الخطيب من اتساع في مفهوم المقابلة ، وإدخالها في معنى الطباق عكس صاحبه ، ثم ما نقله عن ابن مالك من تقسيم الطباق ، وتفسير الآية من الزمخشري - كما رأينا .

#### المشاكلة :

اتفق الإيجي والخطيب مع السكاكي في تعريفها ، وأمثلتها ، إلا أن الخطيب زاد عليهما بتمثيل من الآية الكريمة « صبغة الله » وتطبيق تعريف المشاكلة عليها ، وقد نقل الخطيب تفسير الآية من الزمخشري<sup>(٤)</sup> . فروح الخطيب هنا أظهر كذلك من صاحبه الإيجي ، بل أرى على أصله أيضاً .

#### مراعاة النظر :

عرفه الإيجي بتعريف السكاكي ، ومثل له بتمثيله ، وقد خالفه الخطيب في تعريفه ، وتمثيله ، وجعل تشابه الأطراف منه خروجاً على السكاكي . ثم ألحق به قوله تعالى : « الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مُحْسَبَانِ » ويسمى ذلك « إيهام التناسب » وقدمه على المشاكلة ، بعكس ما فعله السكاكي ، والإيجي وأضاف إليهما بذكر « الإرصاء » ، وقال : ويسميه بعضهم « التسهم »<sup>(٥)</sup> ونجد نفس الظاهرة من زيادة ملحوظة عند الخطيب .

(١) المفتاح ص ١٧٩ ، التلخيص ص ٣٤٧ - ٣٥٤ .

(٢) المفتاح ص ١٧٩ .

(٣) المفتاح ص ١٧٩ ، التلخيص ص ٣٥٦ - ٣٥٨ ، الكشاف ١ ص ٣١٦ .

(٤) المفتاح ص ١٧٩ ، التلخيص ص ٣٥٦ - ٣٥٨ .

(٥) المفتاح ص ١٧٩ ، التلخيص ص ٣٥٨ ، ٣٥٩ .

العكس ، والرجوع :

بين الخطيب تعريفهما ، وأمثلتهما ، وبين وجوه العكس مع الأمثلة . وكذا توسع بالتوضيح والتمثيل بما لم يتح لصاحبه ، فتلك إضافة محمودة إلى السكاكي<sup>(١)</sup> .

اللف والنشر :

وافق الإيجي السكاكي في تعريفه ، وتمثيله ، وخالفه الخطيب في تعريفه ، ثم زاد عليه بتطبيق تعريفه على الآية الكريمة « وَقَالُوا لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا أَوْ نَصْرِيًّا » وأخذ تفسير الآية من الزمخشري . وبذلك زاد في التفصيل وإن يكن مقتبسا من صاحب الكشاف بعض الأمثلة وشرحها .<sup>(٢)</sup>

الجمع مع التفريق :

اتفق الخطيب والسكاكي في تعريفه ، واختلفا في تمثيله ، واتفق الإيجي مع السكاكي في تمثيله ، واختلف معه في تعريفه ، إلا أن تعريف الخطيب ، والسكاكي أدق .

الجمع مع التقسيم :

اتفق الإيجي ، والخطيب ، مع السكاكي في تعريفه ، وتمثيله ، إلا أن الإيجي أوجز كلامه بإيجازا ، وجعل التقسيم مع الجمع قسما مستقلا ، وعرفه بقوله : « عكس ما تقدم » أما السكاكي ، والخطيب ، فقادهما ذلك القسم إلى تعريف الجمع مع التقسيم<sup>(٣)</sup> .

الإيهام :

وافق الخطيب ، والإيجي ، مع السكاكي في تعريفه ، وتمثيله ، إلا أن الخطيب سماه « بالتورية » وقسمها إلى قسمين . مجردة ، ومرشحة ، ومثل لهما . وقد أخذ الخطيب تقسيم « التورية » من ابن مالك<sup>(٤)</sup> .

(١) الفتح ص ١٧٩ ، التلخيص ص ٣٦١ ، ٣٦٢ .

(٢) الفتح ص ١٨٠ ، التلخيص ص ٣٦٤ ، ٣٦٥ .

(٣) الفتح ص ١٨٠ ، التلخيص ص ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، المصباح ص ١١٩ .

(٤) الفتح ص ١٨٠ ، التلخيص ص ٣٨٥ ، ٣٨٦ ، المصباح ص ٤٤ .

### التجاهل :

خالف الإيجي السكاكي في تمثيله ، أما الخطيب فسماه « بتجاهل العارف »  
وبين أغراضه البلاغية كالتوبيخ ، والمبالغة في المدح ، والذم ، والتدله في الحب ،  
والهزل الذي يراد به الجد . وقد أخذ الخطيب هذه الأغراض من ابن مالك الذي  
ذكرها في بحث خروج الاستفهام على خلاف مقتضى الظاهر . وأيا ما كان الأمر فقد  
أضاف الخطيب إليهما إضافة حسنة يجب الثناء عليها .<sup>(١)</sup>

### الاعتراض :

عرفه الإيجي بتعريف السكاكي ، ومثله له بتمثيله ، وسلك مسلك  
الاختصار - كماداته - أما الخطيب فقد ذكره في علم المعاني<sup>(٢)</sup> وربما كان مكانه في  
علم المعاني هو المكان الطبيعي إذ أنه لون من ألوان الإطناب الذي تكفل بدراسته علم  
المعاني .

### تأكيد المدح بما يشبه الذم :

حذف الإيجي هذا النوع وذكره السكاكي مختصرا ، أما الخطيب فقد فصل  
القول فيه ، فقسمه إلى قسمين ، ثم ذكر الخطيب نوعا آخر مقابلا له لم يذكره  
الإيجي ، والسكاكي ، « وهو تأكيد الذم بما يشبه المدح » وقسمه إلى قسمين  
كذلك<sup>(٣)</sup> . وهذان لونان يكاد يكون الخطيب فارس حلبيهما ، ولا ندري لماذا  
تجاهلهما السكاكي ، والإيجي ، مع أنهما من أساليب البيان البلغية والشائعة - وهو  
بلاشك أولى ، وأخلق بالذكر من مثل ما ذكره السكاكي من تقليل اللفظ ،  
ولا تقليله ، أو الجمع والتفريق ، ونحوه من الألوان القليلة الجدوى .

### وهنا أقسام اخر كالتفات والإيجاز وغيرها :

وافق الإيجي السكاكي في هذا البحث الا أنه لم يذكر نوعا ذكره السكاكي  
وهو تقليل اللفظ ولا تقليله . فلم يعتبره ضروريا . أما الخطيب فقد ذكر الالتفات

(١٥٦) المفتاح ص ١٨٠ ، التلخيص ص ٢٣١ وما بعدها .

(١٥٧) المفتاح ص ١٨٠ ، التلخيص ص ٣٨٠ - ٣٨٢ .

(١٥٨) المفتاح ص ١٨١ ، التلخيص ص ٣٨٧ وما بعدها .